محضر الجلسة رقم 068

التاريخ: الثلاثاء 4 جمادى الأولى 1444هـ (29 نوفمبر 2022م).
الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان واثنان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.
جدول الأعمال: الجلسة الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع:
"الحوار الاجتماعي: تكريس لمفهوم العدالة الاجتماعية وآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية".

السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمان الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

وفي البداية، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بإقامة صلاة الاستسقاء في مختلف ربوع المملكة، ندعو الله باسم كافة السيدات والسادة الحضور اليوم، ندعو الله القدير أن يسقينا الغيث النافع، متضرعين له جل وعلا أن يستجيب الدعاء وأن يحقق الرخاء وأن يرحم البلاد والعباد بأمطار الخير، إنه سميع قدير وبالاستجابة جدير.

كما لا يفوتني في بداية هذه الجلسة، أن أتقدم أصالة عن نفسي ونيابة عن كافة أعضاء مجلس المستشارين، بأحر التهاني وأجمل التبريكات لأعضاء المنتخب الوطني المغربي لكرة القدم، لاعبين وأطر وأطقم إدارية وطبية، على الفوز الكبير والمشوار المتميز الذي يبصم عليه أسود الأطلس في مجريات كأس العالم، ممتنيين لهم المزيد من التألق والتأهل إلى الأدوار القادمة وتحقيق المزيد من النصر، وهذا أيضا هو ثمرة مجهود كبير تُشكر عليه الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، وعلى رأسها السيد الرئيس، السيد فوزي لقجع.

السيد الرئيس،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع **"الحوار الاجتماعي: تكريس لمفهوم العدالة الاجتماعية وآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية"**.

وقبل الشروع في تداول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.
الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد محمد سالم بنسعود، أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 02.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية الإقليمية المعدلة الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية وسائر مؤهلاته الأكاديمية في الدول الأفريقية، المعتمدة بأديس أبابا (إثيوبيا) في 12 ديسمبر 2014 والموقعة من طرف المملكة المغربية في 15 نوفمبر 2019؛

2- مشروع قانون رقم 100.21 يوافق بموجبه على الاتفاق-الإطار للتعاون في مجال اللوجيستيك بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد، الموقع بالرباط في 10 ديسمبر 2021.

3- مشروع قانون رقم 101.21 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع والعبور بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد، الموقع بالرباط في 10 ديسمبر 2021؛

4- مشروع قانون رقم 18.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة إسرائيل، الموقع بالرباط في 21 فبراير 2022؛

5- مشروع قانون رقم 24.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية الأفريقية المشتركة عن إنشاء برنامج أفريقي لتعاون فني، المعتمدة بكامبالا (أوغندا) في فاتح أغسطس 1975؛

6- مشروع قانون رقم 25.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الفلبين، الموقع بالرباط في 17 مارس 2022؛

7- مشروع قانون رقم 26.22 يوافق بموجبه على اتفاقية لاهاي المتعلقة باستيفاء النفقة بالخارج لفائدة الأطفال وباقي أفراد الأسرة، المعتمدة بلاهاي في 23 نوفمبر 2007؛

8- مشروع قانون رقم 31.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية القمر المتحدة لتفادي الإزدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين، الموقع بالداخلة في 31 مارس 2022؛

9- مشروع قانون رقم 32.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة

المملكة المغربية وحكومة جمهورية القمر المتحدة بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالداخلة في 31 مارس 2022؛

10- مشروع قانون رقم 74.21 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة إسرائيل، الموقع بالرباط في 11 أغسطس 2021؛

11- مشروع قانون رقم 75.21 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن إنشاء المنظمة الدولية للمساعدات الملاحية البحرية، المعتمدة بباريس في 27 يناير 2021 والموقعة من طرف المملكة المغربية في 13 يوليو 2021؛

12- مشروع قانون رقم 78.21 يوافق بموجبه على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن التلاعب بالمسابقات الرياضية، المعتمدة بماكولين (سويسرا) في 18 سبتمبر 2014 والموقعة من طرف المملكة المغربية بستراسبورغ في 20 سبتمبر 2021؛

13- مشروع قانون رقم 88.21 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي للشباب بشأن إحداث مقر الاتحاد الإفريقي للشباب بالمغرب، الموقع بالرباط في 11 نوفمبر 2021؛

14- مشروع قانون رقم 26.21 يقضي بتتميم القانون رقم 36.09 المتعلق بحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها؛

15- مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي؛

16- مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية (في إطار قراءة ثانية، بعد تعديل المادة 55 منه).

وأودع السادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية، مقترح قانون تنظيمي يرمي إلى تغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة من 22 نونبر 2022 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 22 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 23 سؤالا؛
- الأجوبة الكتابية: 25 جوابا.

وفي الأخير، نخبر المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على "مشروع قانون – إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار".

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

ونشرع الآن في مناقشة محور هذه الجلسة وموضوعه "**الحوار الاجتماعي: تكريس لمفهوم العدالة الاجتماعية وآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية**".

وأعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين والتي توصلتم بها، السيد رئيس الحكومة، كتابة في وقت سابق وعددها 12 سؤالا.

فلتتفضلوا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد عزيز أخنوش رئيس الحكومة:

شكرا السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أكون بينكم اليوم في هذه الجلسة الدستورية الشهرية المخصصة لإغناء العمل البرلماني والأجوبة عن أسئلة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين حول موضوع "**الحوار الاجتماعي: تكريس لمفهوم العدالة الاجتماعية وآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية**".

وهو الموضوع الذي يعكس بلا شك حرصنا الجماعي، حكومة وبرلمانا، على السير قدما في بناء الأرضية المثلى للاستقرار والتماسك الاجتماعي الحقيقي، حيث ينعم الجميع بشروط الكرامة.

ويجب التأكيد على أن الحكومة قد راهنت منذ تنصيبها على تحويل الحوار الاجتماعي إلى فضاء لصناعة الحلول في هذا الظرف الاستثنائي، وبلورة الخيارات الاجتماعية التي تساهم في تقليص منسوب التأثيرات السلبية للظرفية وتحسين المناخ الاجتماعي والاقتصادي، بالنظر للمكانة الهامة التي يحتلها الحوار الاجتماعي في تنظيم العلاقات المهنية وتطويرها وإقرار السلم الاجتماعي وتنشيط الحياة الاقتصادية.

كما أن الحوار الاجتماعي يشكل مدخلا رئيسيا لتحقيق معادلة التشغيل والاستثمار من خلال مساهمته في الحفاظ على فرص الشغل وتحسين العلاقات بين أطرافه كأساس جوهري يحكم العلاقة بين الحكومة وباقي شركائها الاجتماعيين والاقتصاديين.

والتغيرات الحاصلة في سوق الشغل في مختلف دول العالم، وما رافقها من توترات وخيمة في علاقات العمل وتفشي نسب البطالة بشكل غير مسبوق، وغيرها من المعضلات الاجتماعية، تعتبر من بين التحديات التي ينبغي مواجهتها عبر اتخاذ إجراءات تعزيز الحوار الاجتماعي وعصرنة آلياته ومضامينه.

لذلك، فقد كان لزاما علينا أن نتعاطى مع مختلف التحديات الراهنة كفرصة مواتية لإعادة تحديث مكانة البعدين الاجتماعي والاقتصادي ضمن خطاطة السياسات العمومية ببلادنا، كضمان للتوازنات الوطنية ومحرك لدينامية التنمية البشرية عبر ضبط الاقتصاد وحماية الفئات الأكثر تضررا وقيادة الاختيارات الهيكلية.

واسمحوا لي هنا أن أستحضر بأن بلادنا ولله الحمد قد قطعت أشواطا مهمة في سبيل وضع اللبنات الأساسية لترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، وحرصت دوما على بناء تعاقدات اجتماعية بمرجعيات واضحة، استنادا

للدستور المغربي الذي حث في ديباجته على ضرورة إرساء مجتمع متضامن يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم، فضلا عن التشبث بالإطار المتقدم للديمقراطية التشاركية التي تستعرضه المملكة المغربية كأحد المرتكزات الأساسية لتقوية مؤسسات دولة حديثة، أساسه الحوار المسؤول والمشاركة الفعالة.

وفي هاذ الإطار، شكلت الرؤية الملكية السامية بوصلة لقيادة التوجهات الاستراتيجية للمملكة، لاسيما فيما يتعلق منها بتوفير المناخ السليم لكسب رهان تحديث الاقتصاد والرفع من تنافسيته في مقابل تعبئة الانخراط الاجتماعي في مجهود التنمية والتوزيع العادل لثمارها في إطار الإنصاف الاجتماعي والتضامن الوطني.

ففي رسالة جلالته الموجهة للأشغال المنتدى البرلماني الدولي حول العدالة الاجتماعية في نسخته الثانية المنعقدة بـ 20 فبراير 2017، حدد العاهل المغربي حفظه الله المعالم الكبرى التي يجب أن تؤطر النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، وهي رهانات تستلزم الحرص الجماعي لتفعيلها من أجل رفع تحديات إرساء مجتمع متضامن باعتبارها آليات رئيسية للانتقال إلى نموذج تنموي مستدام ومنصف للجميع.

ومن هنا، تنبع القناعة الراسخة للحكومة نحو إقرار مزيد من التدابير الاجتماعية، كمدخل للتعافي الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، بهدف الاستجابة لانتظارات وتطلعات فئات واسعة من المواطنين وتحسين فعالية وأثر الأداء العمومي.

فالبرنامج الحكومي تضمن حزمة من الإجراءات تروم تثبيت مفهوم العدالة الاجتماعية كمقاربة تجعل المواطن المغربي في قلب السياسات والبرامج ومحورها الأساسي وتسعى إلى معالجة الفقر والهشاشة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتعزيز منسوب الكرامة، وهو ما تعكسه حصيلة السنة الأولى من هذه الولاية التي ترجمت التجاوب الفوري للحكومة مع مختلف التحديات الطارئة وفق منهجية أخذت بعين الاعتبار مبادئ الواقعية في التصور وسرعة الإنجاز وفعالية الأداء.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن التشبث القوي للحكومة بالتزاماتها الواردة في البرنامج الحكومي تعكسه التعبئة الجماعية لكل القطاعات الحكومية، من أجل توفير الشروط الضرورية لإحلال سلم اجتماعي حقيقي عبر هيكلة نموذج حديث للحوار الاجتماعي وفق مقاربة تشاركية مع جميع الشركاء الأساسيين، وضمان حكامته وتكامله الوظيفي، فضلا عن الحرص على التقائيته مع مستلزمات تنزيل ركائز الدولة الاجتماعية، خدمة للمصالح العليا للوطن والمواطنين، وهو الأمر الذي نجحت الحكومة في تحقيقه منذ الأشهر الأولى لولايتها، من خلال وضع تصور جديد وشامل لمأسسة الحوار الاجتماعي كثمرة لعمل توافقي، بفضل الانخراط الإيجابي والمجهودات المقتدرة التي بذلتها كل أطراف هذا الحوار، ممثلة في المركزيات النقابية والمنظمات المهنية للمشغلين.

ولقد كان من اللازم بالنظر لخصوصية الظرفية تجاوز كل الاحتجاجات المتكررة والتشنجات الاجتماعية التي من شأنها عرقلة السير السليم للمرافق الأساسية وتعيق خدمة مصالح المواطنين.

انطلاقا من هذا الطموح، سعت الحكومة بكل مسؤولية للعمل على تدارك مختلف التحديات التي اتسمت بها تجارب الحوار الاجتماعي السابقة، والممثلة أساسا في عدم قدرتها على الحفاظ على وثيرة منتظمة ومستدامة، ناهيك عن عدم وضوح منهجيتها ومختلف الإشكالات المرتبطة بضعف قدرتها على تنفيذ التعاقدات والاتفاقات.

ولتجاوز هذه النقائص بعيدا عن كل الصراعات التي أهدرت على المغاربة الكثير من الوقت والجهد، عملت الحكومة بشكل مبدئي على إعادة الاعتبار للعمل النقابي وللمؤسسات النقابية، باعتبارها مؤسسات دستورية تناط بها مهمة الترافع والنهوض بمصالح وحقوق الفئات التي تمثلها في احترام القانون والدستور، وهو التوافق الإرادي الذي مكننا من بلورة نموذج مغربي مبتكر للحوار الاجتماعي، ترتكز محدداته الكبرى على ترسيخ جو الثقة المتبادل ووضوح الرؤية وضمان الاستدامة والانتظام وتوسيع منظومه ليشمل قضايا قطاعية ومجالية مستجدة، فضلا عن التأسيس لجيل جديد من التشاور يكون قادرا على استرجاع ثقة المواطنين في المؤسسات ويشكل بوصلة لتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية.

ولعل النجاح في التوقيع المشترك على ميثاق وطني للحوار الاجتماعي منذ 30 أبريل الماضي، وهو ما تسجله فعلا متانة العلاقة بين هذه الحكومة وجميع شركائها الاجتماعيين والمهنيين بدون استثناء، بعيدا عن الموسمية والاستغلال السياسوي كخيار يعزز الممارسة الديمقراطية لبلادنا، ويعكس نيتنا الصادقة في الخوض في مسار إصلاحي عميق وجدي لمختلف الملفات.

وفي هذا السياق، دعوني أؤكد لكم بأن مقتضيات هذا الميثاق شكلت سابقة وطنية، بوضع معالم النموذج المغربي للحوار الاجتماعي، حيث تم وضع إطار مرجعي يستند إلى مفهوم "السنة الاجتماعية"، كأداة من شأنها تمكين أطراف الحوار من تتبع سير التنفيذ الميداني للاتفاقات المبرمة.

كما تشتمل مقتضياته، التوجه نحو مزيد من الحكامة المؤسساتية لتدبير الحوار الاجتماعي، فضلا عن ذلك، وعلى غرار المؤسسات المنصوص عليها في مدونة الشغل، تم تضمين الميثاق آليات ظرفية للمواكبة والتتبع من أجل إغناء ثقافة الحوار الاجتماعي، كقوة اقتراحية تضطلع بمهمة اليقظة الاجتماعية ودعم قدرات مختلف الفاعلين.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

لقد كان من الشجاعة السياسية أن تدشن الحكومة ولايتها بالتوقيع على

الاتفاق الاجتماعي التاريخي مع المنظمات المهنية للشغل والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، وهو الاتفاق الذي شكل مناسبة للحسم في ملفات قطاعية كبرى، كالصحة والتعليم، للرقي بوضعية الطبقة الشغيلة، ناهيك عن الرفع من الدخل وتحسين الظروف المهنية للأجراء والموظفين، وذلك بفعل إيماننا العميق بكون تطوير منظومة الحوار الاجتماعي هو جزء لا يتجزأ من الإصلاح الشامل للمجالات ذات الأولوية.

حيث باشرنا منذ الأشهر الأولى سلسلة من اللقاءات مع الهيئات النقابية وباقي الشركاء المعنيين في مواضيع، نعتبرها ذات وقع هام على حياة المغاربة، بهدف تأهيل الرأسمال البشري وتمكينه من مواكبة الإصلاحات العميقة التي تعرفها البلاد، وفيما يلي أهم المستويات التي شملها الحوار:

أولا، فيما يتعلق بتحصين القدرة الشرائية للأجراء: قد تم العمل على تسوية ترقية الموظفين برسم سنة 2020 و2021 المتأخرة بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد، والتي كلفت خزينة الدولة حوالي 8 ديال المليار ديال الدرهم، فضلا عن الاتفاق بالرفع من الحد الأدنى للأجور بالقطاع العام إلى 3500 ديال الدرهم، والزيادة في التعويضات العائلية وحذف السلالم الدنيا وتوسيع حصيص الترقية، من خلال تعبئة غلاف مالي يناهز 500 مليون ديال الدرهم.

كما تم التوافق مع ممثلي الشغيلين على رفع الحد الأدنى للأجور في قطاعات التجارة والصناعة والفلاحة والمهن الحرة.

ولتمكين المتقاعدين من معاش للشيخوخة يحترم كرامتهم، تم تخفيض شروط الاستفادة منه من 3240 يوم إلى 1320 يوم فقط وتمكين المؤمن لهم البالغين سن التقاعد من استرجاع الحصة ديال الاشتغال ديالهم في حالة عدم الاستيفاء ديال هاذ السقف.

هذا مع الرفع من قيمة المعاشات بالقطاع الخاص بنسبة 5%، في حين تتم مواصلة تيسير ظروف عمل النساء، عبر تخفيض أعباء الشغل ودعم العاملات المنزليات.

ثانيا، بخصوص تنزيل الالتزامات المقررة في الحوارات القطاعية: دشنت الحكومة أولى جلساتها مع الهيئات النقابية الأكثر تمثيلية في قطاع التربية والتكوين، بالتأسيس لعمل تشاركي ووضع آليات عمل مشتركة، تمكن من إيجاد حلول واقعية لمختلف الملفات العالقة في المنظومة التربوية والرفع من جودة المدرسة العمومية واسترجاع جاذبيتها وولوجيتها.

وقد تمخض عن هاذ الحوار الاجتماعي القطاعي توقيع اتفاق بين الوزارة المعنية والنقابات الخمس الأكثر تمثيلية، تضمن على الخصوص الشروع في رد الاعتبار لمهنة التدريس، عبر خلق نظام أساسي موحد لتحفيز كل العاملين بالمنظومة التربوية.

كما توج الحوار القطاعي بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية وشركائها الاجتماعيين بالتوافق على عدد من النقط، ترتكز على رفع الحيف عن فئة الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان من خلال تغيير الشبكة الاستدلالية الخاصة بهم لتبدأ بالرقم الاستدلالي 509 بكامل تعويضاته عوض 336، فضلا عن تمكين هيئة الممرضين وتقنيي الصحة من الاستفادة من الترقية في الرتبة والدرجة والرفع من قيمة التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الأطر الإدارية وتقنيي الصحة، وهو الاتفاق الذي سيكلف ميزانية الدولة ما يزيد عن 2 مليار ديال الدرهم سنويا.

أما في قطاع التعليم العالي ومن أجل الارتقاء بجودة ومردودية القطاع، تثمين مهنة الأستاذ الباحث وضمان ظروف اشتغال ملائمة لفائدته، وكذا استرجاع دور الجامعة المغربية كمشتل للكفاءات، تم إقرار حوار اجتماعي جاد ومثمر بين الحكومة من جهة، والنقابات الوطنية للتعليم العالي، انصب بالأساس على التنزيل التشاركي للإصلاح البنيوي للقطاع، ولا سيما من خلال تحفيز الأساتذة الباحثين بنظام أساسي جديد يكرس الاستحقاق والكفاءة والعمل على تحسين وضعيتهم المادية بتعبئة غلاف مالي ما يناهز مليار و900 مليون ديال الدرهم ابتداء من 2023، بالإضافة إلى تعزيز آليات الحكامة على مستوى مؤسسات التعليم العالي، إلى جانب تفعيل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق 2030.

ثالثا، للنهوض بالوضعيات المهنية وظروف الشغل وتعزيز الحريات النقابية: تم إقرار مراجعة مجموعة من المقتضيات التشريعية والتنظيمية بهدف تحقيق شروط الالتقائية والملاءمة الضرورية للتحولات ومستجدات سوق الشغل الوطني والدولي.

كما أنني فخور اليوم بالدينامية المتسارعة للأشغال في هذا الشأن، حيث عملنا على التنزيل الفوري والوفاء في التزاماتنا الجولة الأولى من الاتفاق الاجتماعي عبر تنزيل النصوص القانونية والمراسيم التطبيقية، وفقا للجدولة الزمنية المتفق عليها، ابتداء من فاتح سبتمبر الماضي والتي تبلغ حصيلتها التشريعية 15 نصا، وبقدر ما ستساهم هذه التحفيزات الجديدة في حل ملفات ظلت عالقة لعقود من الزمن، خاصة في ظل ظرفية عالمية صعبة، فستكون ذات تكلفة إضافية على توازن المالية العمومية، وهو ما يتطلب من أطراف الحوار تضامنا متواصلا ومسؤولا لضمان استدامة هذه الإصلاحات ونجاعتها.

وقد حرصت شخصيا على تنزيل مختلف النقط الواردة في اتفاق 30 أبريل، وقد تمكنا بالفعل من الوفاء بكل التعهدات في هذا الصدد، مكرسين بذلك مناخ الثقة المتبادل بين جميع الأطراف، لأن بالفعل نريد أن نجعل من هذه التجربة الحكومية محطة للإنجازات.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن المناخ السياسي الراهن ببلادنا والذي يتميز بدينامية تنموية متسارعة بقيادة جلالة الملك نصره الله، ساهم في إرساء وتعزيز مناخ الثقة بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وهو ما من شأنه أن يهيئ دون شك الأرضية الملائمة لجيل جديد من الحوار المسؤول والتوافقات البناءة بين مختلف

الأطراف المعنية، على الرغم من المكتسبات التي تم تحقيقها خلال الجولة الأولى من الحوار الاجتماعي، لازالت هناك تحديات وانتظارات كبيرة تحتاج مزيدا من الصمود والجرأة في باقي الجولات، وعلى رأسها آليات لمواكبة مأسسة الحوار الاجتماعي من خلال وضع تصور مشترك لإرساء "المرصد الوطني للحوار الاجتماعي" و"أكاديمية التكوين في مجال الشغل والتشغيل والمناخ الاجتماعي"، باعتبارها آليات مواكبة لمأسسة الحوار.

لذلك، حرصنا خلال لقاءاتنا السابقة مع شركائنا الاقتصاديين والاجتماعيين على معالجة مجموعة من المواضيع الراهنة الذي ظلت مؤجلة وفق الجدولة الزمنية المبرمجة في اتفاق 30 أبريل، تهم بالخصوص مراجعة نظام الضريبة على الدخل وإصلاح أنظمة التقاعد وإعادة النظر في عدد كبير من تشريعات العمل.

وهنا لابد من الإشارة أن الحكومة ولأول مرة قامت بالتشاور مع شركاء اجتماعيين واقتصاديين وإشراكهم خلال مرحلة الإعداد للحوار الاجتماعي، كما عقدت اجتماعات معهم قبل تقديم مشروع قانون المالية للاستماع لمطالبهم ومقترحاتهم وتضمينها في قانون المالية، على حسب الاستطاعة، معتمدة في ذلك مقاربة عنوانها الصراحة والوضوح، ووفق رؤية جديدة تجعل من انتظارات الطبقة العاملة وعموم الموظفين في صلب السياسات العمومية والبرامج الحكومية المقبلة وأرضية صلبة للتفاعل الإيجابي مع طموحاتهم.

هكذا، فقد مكن هذا الإشراك والتشاور في الجولة الثانية من الحوار الاجتماعي من إدراج مجموعة من التدابير الجبائية للتخفيف من عبء الضريبة على الدخل على المتقاعدين والأجراء ذوي الدخول الوسطى، اللي كتتراوح الأجور ديالهم الصافية 4500 ديال الدرهم أو لا 30.000 درهم شهريا، وهو ما سيكلف للمحفظة المالية للدولة ما يناهز 2 مليار و400 مليون ديال الدرهم سنويا، وعلى سبيل المثال، سيمكن هذا الإجراء من تعزيز دخل الأجراء اللي كتراوح الأجرة ديالهم مثلا الصافية من 4500 درهم حتى 9000 بمدخول إضافي سنوي يتراوح بين 900 درهم و2250 درهم.

وفي إطار التنسيق والتشاور المستمر مع الشركاء الاجتماعيين، تعهدت الحكومة بكل مسؤولية بالشروع في تنزيل إصلاح منظومة التقاعد ابتداء من السنة المقبلة إن شاء الله، حيث بادرت إلى عقد اجتماع أول مع النقابات والاتحاد العام لمقاولات المغرب في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر الماضي اللي عقدتو السيدة وزيرة المالية، وذلك في إطار تنفيذ مخرجات الاتفاق الاجتماعي، وغادي تستمر هاذ الاجتماعات في إطار اللجن للوصول إلى حلول، نتمناو على الله نتافقو عليها في غضون ستة أشهر المقبلة لمواجهة أزمة صناديق التقاعد التي تعاني من عجز كبير بشكل أصبح أو يمكن أن يهدد معاشات المتقاعدين الحاليين والمستقبليين.

إن الإرادة المشتركة للحكومة والنقابات والجمعيات المهنية للمشغلين كتجسد من خلال إطلاق حوار مفتوح وبناء كيستهدف العمل على وضع منظومة التقاعد بين قطبين، عمومي وخاص وفقا للتوصيات المنبثقة عن "اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد" سنة 2013.

ودائما وفي إطار الحرص ديال الحكومة على معالجة المواضيع الراهنة اللي بقات مؤجلة، اتفقنا مع شركائنا الاقتصاديين والاجتماعيين على إعادة النظر في عدد من تشريعات العمل وذلك من خلال جدولة زمنية محددة، فيها الإخراج ديال القانون التنظيمي ديال ممارسة حق الإضراب، وكذلك مراجعة مقتضيات مدونة الشغل، مراجعة التدابير القانونية للانتخابات المهنية، إخراج قانون المنظمات النقابية، كل هذا كل واحد (l'agenda) ديالو و la) (date ديالو اللي تنشوفهم مع النقابات، باش إن شاء الله في هاذ السنوات اللي جايين لهذا نحاولو هاذ المشروع كلو اللي هو اجتماعي يكون متكامل.

حضرات السيدات والسادة،

الرغبة في تحديث الإطار القانوني للعمل بالمغرب إلى جانب الحرص على استدامة الإصلاحات ذات الطابع الاجتماعي وتحسين نجاعتها في ظل أو الظروف الراهنة، من شأنه خدمة رؤيتنا داخل الحكومة الرامية إلى تسريع الإقلاع الاقتصادي وتلبية المطالب الأساسية للمواطنين، وبلورة خيارات اجتماعية اللي كتتماشى مع أولوياتنا الوطنية.

وضمن هاذ الأفق، فإن الانخراط متواصل في مسلسل مأسسة الحوار الاجتماعي ببلادنا، من شأنه إعطاء جرعة مضافة لتوفير المناخ الملائم لتطوير الإنتاج وتمكين المقاولات من مواجهة التحديات الاقتصادية.

حيث يحق لنا اليوم الإشادة ببروز جيل جديد من الفاعلين الاقتصاديين، جيل بعقلية تضامنية وبحس وطني عالي، وهو ما يعكسه الانخراط والتجاوب الفوري لأرباب المقاولات خلال الجولة الأولى من الحوار الاجتماعي، عبر موافقتها غير المسبوقة على قائمة المطالب الاجتماعية للأجراء، وبشكل خاص ترحيبها الواسع بالرفع من حد الأجور بنسبة مهمة كتبلغ 10% في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة، و15% بالنسبة لقطاع الفلاحة، مع الرفع من قيمة التعويضات العائلية ومضاعفة جمود التصريح بالأجراء لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي.

وهو ما يدعونا جميعا إلى التفاؤل بمستقبل المقاولة المغربية، كمؤسسة وطنية ذات مسؤولية اجتماعية وكشريك تراهن عليه الحكومة على مساهمته في تنزيل أهداف الدولة الاجتماعية، الأمر الذي سيحفز بلادنا على توفير شروط النجاح الفعلي، الفعل المقاولاتي وتحسين مناخ الأعمال والتسريع في تنزيل مضامين الميثاق الجديد للاستثمار، اللي إن شاء الله اليوم غتكون مناسبة باش يتصوت فهاذ المجلس المحترم، الذي طالما شكل محور الدعوات الملكية السامية، كبوابة لإطلاق طاقات ريادة الأعمال وتشجيع المواطنين المغاربة، ولاسيما الشباب منهم على تولي ودعم المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم وضمان استدامتها ونموها، وهو ما من شأنه أن يمنح للبنية المقاولاتية الوطنية مكانة متميزة خاصة النسيج المقاولاتي الصغير والمتوسط، بفضل الأدوار الطلائعية اللي كتلعبها على مستوى تحريك عجلات الاقتصاد وخلق

فرص الشغل وتقليص الفوارق الاجتماعية.

ومما لا شك فيه، أن حل باقي الملفات الموضوعة على طاولة الحوار الاجتماعي، لاسيما التطلع إلى وضع منظومة قانونية، نافعة لكيفية ممارسة يعني حق الإضراب وتجويد الاتفاقية الاجتماعية، غادي يعزز من فرص بناء التوازنات المطلوبة وتكريس السلم الاجتماعي، وهو ما من شأنه كذلك أن يساهم في وضوح الرؤية بالنسبة للمقاولات وتمكينها من مواجهة التحديات واستغلال الفرص الناتجة عن التغييرات في عالم الشغل والتطورات التكنولوجية، فضلا عن تعزيز تقدمها الاجتماعي والاقتصادي وضمان الأدوات الضرورية لتنفيذ أهدافها.

حضرات السيدات والسادة،

في الختام، وعيا بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها بلادنا على غرار باقي دول العالم، واستشعارا بدقة هاذ المرحلة وما تحمله من رهانات، أجدد دعوتي إلى جميع شركائنا، شركائنا الاجتماعيين والاقتصاديين لمواصلة جلسات الحوار الاجتماعي في إطار اللجان، في استحضار تام للمصلحة العليا للوطن مع الاستمرار في التداول بشأن الأولويات الوطنية التي تحظى باهتمام ممثلي الطبقة الشغيلة على مستوى القطاعين العام والخاص، وكذا ممثلي أرباب الشغل.

وأنا على يقين تام بالروح والمرجعية الوطنية الصادقة التي تحكم كل مكونات هاذ الحوار، وهي الروح التي تجعل من المصلحة العليا لبلدنا فوق كل اعتبار، سيما ونحن أمام تحديات (complexe) مركبة، لا سبيل لنا من مواجهتها إلا بالتعاضد والتعاون والحوار البناء لترسيخ السلم الاجتماعي وربح رهانات المرحلة بما يكفل العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية كأهم مقومات الدولة الاجتماعية التي أرسى أسسها جلالة الملك حفظه الله.

ولذلك، فرهاننا في هذه الحكومة أن تكون حكومة ذات هوية اجتماعية بامتياز، حكومة الدولة الاجتماعية الذي يرعاها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، حكومة الإنصات والإشراك والحوار، حكومة الإنصاف الاجتماعي والمجالي، حكومة مساندة ودعم القدرة الشرائية للمواطنين، حكومة تقوية الطبقة الوسطى وكذلك العمل على ضمان الارتقاء الاجتماعي للمواطنين من خلال الإصلاحات الهيكلية التي تعرفها برامج التعليم والصحة، حكومة الإقلاع الاقتصادي، حكومة الدينامية الاستثمارية الجديدة، حكومة توفير مناصب الشغل لضمان الكرامة للمواطنين.

وشكرا لكم.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

وننتقل الآن إلى مداخلات الفرق والمجموعات والأعضاء غير المنتسبين تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة.

والكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

<u>المستشار السيد عبد الإله لفحل:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل التطرق لموضوع هذا الموعد الدستوري الهام، لا تفوتني الفرصة لأهنئ جلالة الملك محمد السادس نصره الله الرياضي الأول بمناسبة الأداء المتميز للمنتخب الوطني المغربي لكرة القدم بقطر، والتي يواكب شخصيا مسيرة هذا المنتخب الذي أثلج صدور المغاربة بعدما انتصروا أداء ونتيجة على منتخب بلجيكا ثاني منتخب في العالم، على أمل أن تتكرر هذه الملحمة على كندا، والتأهل للدور الثاني إن شاء الله تعالى.

وهي مناسبة نشكر فيها الجامعة الملكية لكرة القدم ورئيسها فوزي لقجع على عمله الاحترافي والقاعدي.

الشكر موصول أيضا للطاقم التقني للمنتخب الوطني واللاعبين البواسل الذين أبدعوا في الميدان ورفعوا راية المغرب عالية بين مختلف الأمم والشعوب.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لابد من التنويه بشجاعتكم في احترام تنفيذ جزء مهم من التزاماتكم المدرجة في البرنامج الحكومي، باعتباره عقدا يربط الحكومة بالمواطن، الشيء الذي يعكس صدقية وجدية حكومة عاهدت ووفت بالرغم من الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة التي واجهتموها بحس وطني مسؤول، جعلتم من الصعاب والعقبات التي اعترضتكم هذه المدة حافزا للنجاح، وهذا هو النجاح الحقيقي الذي يحق لنا أن نفتخر به جميعا كمغاربة.

فمن ثمار نجاحكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، مأسسة هذا الحوار الاجتماعي وجعله آلية مستمرة ومتطورة مبنيا على مبدأ احترام المؤسسات بإشراك حقيقي للفاعلين الاجتماعيين من أجل بلورة تصور واضح يعمل على تنزيل مختلف الإصلاحات الضرورية التي تحتاجها بلادنا.

كما أسستم لمفهوم "السنة الاجتماعية" باعتباره مفهوما جديدا تجتمعون فيه كل 6 أشهر مع النقابات، لابد أن نشكركم على هذا التعاون المتميز.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

لابد أن نشكركم على برمجة هذا الحوار الاجتماعي في هذا الوقت خاصة، وأنكم خريج الجسم النقابي الأصيل، بعد ما أبنتم خلال هذه الفترة عن تدبير عال ومحكم لهذه المؤسسة الدستورية، حيث كنتم موفقين في برمجة هذا الموضوع الذي يتزامن مع دراسة المجلس لمشروع قانون المالية لسنة 2023، والذي يشكل قاعدة مهمة لتنزيل مخرجات الاتفاق الأخير للحوار الاجتماعي.

مؤكدين داخل فريقنا بأن هذا المجهود الاستثنائي ما كان ليتحقق لولا وجود إرادة سياسية صلبة وتعاون مختلف المتدخلين، بما فيهم الاتحاد العام

لمقاولات المغرب، والنقابات الأكثر تمثيلية، وهي مناسبة نشيد فيها بالدور الهام للمقاولة المغربية المواطنة، والتي عملتم على مواكبتها عبر ضخ 13 مليار لاسترداد الضريبة على القيمة المضافة، من أجل توفير السيولة للمقاولة المغربية ومساعدتها على تجاوز الأزمة الاقتصادية خلال هذه السنة.

فالمقاولة المغربية المواطنة كانت دائما تضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، باستشعارها لحساسية هذه الظرفية العالمية، كما استشعرتها فيما مضى أثناء تفشي وباء فيروس كورونا، فكما كانت المقاولة المغربية حاضرة بمساهمتها في الصندوق الخاص لمواجهة فيروس كورونا، أثبتت حضورها اليوم بمساهمتها التاريخية عبر التضحيات التي قدمتها من أجل إنجاح الحوار الاجتماعي، بالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تميز الظرفية الحالية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن التزام الحكومة بتنزيل مضامين الاتفاق الأخير والتسريع باتخاذ التدابير الأولية اللازمة لتنزيلها في القانون المالي، يعكس مدى جديتها في تبني الحوار الاجتماعي، كآلية لتحقيق السلم الاجتماعي، هذا التنزيل المحكم بأجندة زمنية محددة، والذي يهم عدة إجراءات ومخرجات لأولى محطات الحوار الاجتماعي، حيث صادقت الحكومة على ما مجموعه 12 مرسوما، وقفتم عندها بإسهاب كبير في معرض جوابكم، ولا داعي لإعادة ذكرها.

فكل هته الإجراءات المتفق عليها ستنعكس إيجابا على الطبقة الشغيلة وعلى أوضاعها، ولنا كامل الثقة فيكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، أنكم ستسهرون على تعزيز المزيد من المكتسبات مستقبلا لفائدة الطبقة الشغيلة وفق الإمكانيات والظروف المتاحة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

استحضارا منكم لمبدأ التقائية البرامج وإيمانا منكم بأن أي إصلاح لن يتأتى إلا بالاهتمام بالعنصر البشري وتحفيزه والنهوض بأوضاعه المادية والاجتماعية، وضمانا للتنزيل المحكم للورش الملكي الكبير المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية والتزاما بخيار تبني الحوار الاجتماعي، عملتم على إبرام اتفاق مع النقابات الأكثر تمثيلية بقطاع الصحة، من أجل إصلاح وتأهيل حقيقي للمنظومة الصحية الوطنية، باعتبار تحفيز العاملين في القطاع وتحسين ظروف اشتغالهم مدخلا رئيسيا للتنزيل الأمثل لهذا الورش الملكي الكبير، حيث عملت الحكومة على رفع الحيف عن فئة الأطباء، من خلال تغيير الشبكة الاستدلالية للأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان، لتبدأ بالرقم الاستدلالي 509 بكامل تعويضاته.

واستفادة هيئة الممرضين وتقني الصحة من الترقية في الرتبة والدرجة والرفع من قيمة التعويض عن الأخطار المهنية، لفائدة الأطر الإدارية وتقني الصحة، وهذه التدابير في حد ذاتها تعتبر ثورة حقيقية في قطاع الصحة.

وبنفس الروح الإيجابية والجدية التي طبعت عمل الحكومة، تم الاتفاق على رفع أساتذة التعليم العالي بمقدر 3000 درهم لجميع الفئات وتنزل على 3 أشطر ابتداء من فاتح يناير 2023، بعد أن عرفت أجورهم جمودا لما يقارب 25 سنة.

حيث جاء هذا الاتفاق في إطار شمولي بغية تحقيق الجاذبية للمهنة وتنفيذ مخطط الإصلاح الجامعي الذي بات يفرض نفسه لتجاوز المعضلات التي يعرفها التعليم العالي في بلادنا والنهوض بالبحث العلمي على أمل مواكبة هذا القطاع الذي يعرف اليوم احتقانا غير مسبوق.

ونحن بصدد مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2023، وقفنا عند حجم الالتزام الذي عبرت عنه هذه الحكومة لتنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي، من خلال المقتضيات التي تضمنها من خلال إعانات للدولة موجهة لدعم المقاصة عبر دعم البوطا والسكر والخبز والنقل العمومي، أو من خلال دعم السكن لفائدة الأسر المؤهلة، مما سيشكل قطيعة مع آليات الدعم السابقة القائمة على النفقات الضريبية وتوفير الوعاء العقاري، بالإضافة لمراجعة النظام الضريبي المطبق على الأجراء والمتقاعدين برسم الضريبة على الدخل، كل ذلك لتحسين الدخل والحفاظ على القدرة الشرائية للموظفين وللطبقة المتوسطة بشكل عام، لأنكم وبكل بساطة تحسون بالمواطن وتعيشون همومه وانشغالاته ومعاناته مع ارتفاع الأسعار وتسعون جاهدين بمعية فريقكم الحكومي لاحتواء ذلك.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن أي مشروع إصلاحي محكوم بمعادلة ثلاثية تتعلق بالنهوض بالصحة والتعليم والشغل على مختلف الأصعدة، وهو ما ينسجم تماما مع الحكومة سواء من خلال الخطوط العريضة لبرنامجها الحكومي، أو من خلال التزامها بتبني آلية الحوار الاجتماعي، وتنزيل مخرجات المحطة الأولى من هذا الحوار، والتي تصب في مجملها نحو تعزيز هذا التوجه الإصلاحي.

وإذ نثمن عاليا في فريقنا، السيد الرئيس، من موقعنا داخل فرق الأغلبية مخرجات الحوار الاجتماعي الأخير، نؤكد دعمنا لكم في إبداع حلول أكبر تتماشى مع تطلعات المغاربة للنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، ولتجاوز الأزمات التي تفرضها المتغيرات التي يعرفها العالم.

ولنا كامل الثقة فيكم، السيد الرئيس، لأنكم تبدعون الحلول ومتأكدون بأنكم ستحققون المزيد من المكتسبات في إطار حوار اجتماعي جاد ومسؤول، أعدتم من خلاله الثقة للفعل النقابي بعد سنوات من الجفاء، تشتت فيها الجسم النقابي وظهرت في مقابل ذلك تنسيقيات لا نعرف هويتها، بحيث تبقى في نظرنا ظاهرة ملغومة يريد البعض الاشتغال في إطارها خارج منطق المؤسسات، بشكل يحاول تصريف مواقف غريبة عن الجسم النقابي النبيل المبني على الدفاع على المصالح المادية والمعنوية للشغيلة.

لذلك، فإن هذه المأسسة ستجعلنا نشتغل في إطار من المسؤولية المشتركة والعمل على خلق جو يسوده تغليب المصلحة العامة والحس الوطني، مكتسبات لن تتحقق إلا بحكومة مسؤولة ونقابات ومقاولات مواطنة ومواطن منتج يتفاعل بكل ثقة مع مبادراتها الهادفة والبناءة.

ومن هذا المنبر، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقكم في مسيرتكم الناجحة

تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على المصطفى الكريم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، وأود في البداية أن أتقدم بأسمى عبارات التهاني إلى مولانا المنصور بالله وإلى كافة الشعب المغربي بمناسبة فوز المنتخب الوطني، ونتمنى لهاذ الفريق المزيد من الفوز والتألق.

أغتنمها مناسبة كذلك لأنوه وأشيد بعرضكم القيم السيد رئيس الحكومة المحترم، هاذ العرض القيم والمتكامل، كما نثمن عاليا برمجة هذا الموضوع الذي يساير مجهودات بلادنا لتكريس مفهوم الدولة الاجتماعية.

ونحن في فريقنا نعتبر هذه اللحظة محطة أساسية لتقييم الحصيلة الحكومية والتي تعتبر حصيلة إيجابية مليئة بالنتائج والإنجازات الملموسة، رغم كل الصعوبات والإكراهات الناتجة عن تداعيات جائحة كورونا والحرب الأوكرانية الروسية وشح الأمطار، كلها كانت ولا تزال مصدر ارتفاع أسعار المواد الأساسية والمحروقات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن حضوركم اليوم لدليل قاطع يبرهن مرة أخرى على التزام الحكومة بالمقتضيات الدستورية ذات الصلة لضمان المساءلة البرلمانية.

ونحن في فريقنا ننطلق في معالجة موضوع الحوار الاجتماعي من استحضار الرؤية الاستباقية والنظرة الثاقبة لجلالة الملك حفظه الله، لأهمية الحوار الاجتماعي، وهي الرؤية المتبصرة التي تضمنها خطاب الذكرى 19 لعيد العرش، حيث قال جلالته ما يلي:

"ندعو مختلف الفرقاء الاجتماعيين إلى استحضار المصلحة العليا والتحلي بروح المسؤولية والتوافق قصد بلورة ميثاق اجتماعي متوازن ومستدام بما يضمن تنافسية المقاولة ويدعم القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة بالقطاعين العام والخاص، وهنا أقول للحكومة بأن الحوار الاجتماعي واجب ولابد منه، وينبغي اعتماده بشكل غير منقطع وعليها أن نجتمع بالنقابات وتتواصل معها بانتظام، بغض النظر عما يمكن أن يفرزه هذا الحوار من نتائج". انتهى كلام جلالة الملك.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

اخترتم بناء على ذلك وبقناعة راسخة الحوار الاجتماعي كآلية لبناء توافقات من أجل تدبير ومعالجة مختلف القضايا والتحديات التي تشغل بال المواطنين داخل المجتمع، والتي ساهمت بشكل كبير في تعزيز المكتسبات الرامية إلى إرساء قيم الديمقراطية وتثبيت دعائم دولة الحق والقانون وتكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتعزيز مجالات الحرية الفردية والجماعية، الشيء الذي كان له الأثر الواضح على الاستقرار الاجتماعي وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز تنافسية المقاولة الوطنية، وترسيخ علاقة وطيدة مبنية على الثقة المتبادلة بين مختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، على مستوى تدبير وتبادل المعلومات ومعالجة القضايا والملفات المطروحة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الحكومة تعاقدت مع المواطنين والمواطنات تحت شعار إقرار الدولة الاجتماعية، التي تروم في جوهرها جعل المواطن ضمن الأولويات الكبرى في مسلسل الإصلاح، من خلال ترسيخ مبادئ التضامن والتكافل والتآزر الاجتماعي، وعبر اتخاذ مجموعة من المشاريع والمبادرات، مما يجعل الحوار الاجتماعي أبرز آلية لمعالجة مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تجابهنا.

وبلورة الخيارات الاجتماعية التي تتماشى مع الأولويات الوطنية لتحقيق الرؤية الملكية السامية، وهذا ما تجسد بالفعل من خلال التوقيع على الاتفاق الثلاثي لـ 30 أبريل 2022، والذي يعد الأول من نوعه في سياق شروع المملكة في تنفيذ محاور النموذج التنموي الجديد، الذي أعطى انطلاقته مولانا المنصور بالله، كما قامت الحكومة بتنزيل مضامين هذا الاتفاق من خلال مشروع قانون المالية، والذي احترمت فيه مخرجات الحوار الاجتماعي، إن على مستوى منهجية إعداده أو على مستوى الالتزام فيه، وذلك برصد 6.7 مليار درهم موزعة على القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم.

وفي هذا الصدد، إننا ننوه ونثمن عاليا ما قامت به الحكومة وما أنجزته لضمان السلم والازدهار الاجتماعي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد أصبحت الأوراش الكبرى ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي يقودها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بحكمة وتبصر، وتقوم الحكومة بتنزيلها بكل مسؤولية وبسلاسة واضحة، وما يطرحه ذلك من تحديات، تشكل إحدى أهم مرتكزات مشروعنا المجتمعي الحداثي، والتي تروم في عمقها صيانة رصيدنا التاريخي وتعزيز صرح بناء دولة الحق والقانون وتكريس قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتقوية مناعة وجاذبية اقتصادنا الوطني، تفرض علينا جميعا كأحزاب سياسية وحكومة وشركاء

اجتماعيين ومؤسسات دستورية ضرورة الانخراط الإيجابي والفعال في مواكبة هذه الأوراش، والعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها ومراعاة الأجندات الزمنية لتحقيقها.

وفي الأخير، ننوه بما قامت به الحكومة ونثمن ما تنوي إنجازه مستقبلا لترسيخ الدولة الاجتماعية وتعزيز دينامية اقتصادية واعدة عبر دعم وتشجيع الاستثمار المنتج.

وفي الختام، نتمنى لكم السيد رئيس الحكومة المحترم ولكافة أعضاء الحكومة الموقرة كامل التوفيق والنجاح، ونحن في فريقنا على استعداد تام ودائم لإنجاح برنامج الحكومة، لأن نجاحها هو نجاح المملكة المغربية الشريفة وازدهارها واستقرارها الدائم تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره وأطال بقاءه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي، إخواني المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

أولا بادئ ذي بدء، لابد بأن أحمد الله على معافاتكم وتشريفكم لهذا اللقاء الشهري الذي ألفنا أن نسمع توجهات الحكومة وأن نقتدي بتوصياتها ونساند عملها.

يسعدني ويشرفني أن أتناول هذه الكلمة للتجاوب مع ما قدمتموه، السيد رئيس الحكومة، ولأقول وجهة نظر الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال في إطار الحوار الاجتماعي كمأسسة وكبوابة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولكني لابد بأن أنوه كذلك بدوري بالمجهود المبذول من طرف فريقنا الوطني وكذلك الامتياز الذي عرفه المغرب حضوريا في المحافل الدولية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إذا كان تدبير الأزمات وتبديد الصعاب يتم التهيء له في ظروف عادية وهادئة أي في لحظات الرخاء، أمكن الجزم أن هذه الحكومة لم ينلها الحظ من ذلك، وأنها ومنذ تعيينها وهي تشتغل في سياق مضطرب مطبوع بالأزمات المتتالية وفي محيط دولي وإقليمي محفوف بالمخاطر والغموض وعدم اليقين، ومع ذلك فلم ترضى هذه الحكومة أن تكون مجرد حكومة لتدبير الأزمات كما يحلو للبعض أن يلقبها، ولم تستكن هذه الحكومة إلى الحلول السهلة والبسيطة التي تفرضها الظرفية، بل عملت واجتهدت وأبدعت في تبني رؤية استشرافية للمستقبل بكل ثقة وتضامن وتفاؤل، بتحويل التحديات المطروحة إلى فرص التنمية، وهذا هو إبداع هذه الحكومة.

وإذ كان من وصف دقيق لعمل هذه الحكومة فهو أنها حكومة أبدعت في تحويل التحديات المطروحة إلى فرص متاحة للتنمية وتكون حكومة اجتماعية بامتياز.

وهنا لابد بأن نشكركم، السيد رئيس الحكومة، على الكتيب أو الكتاب الضخم الذي يميز عمل هذه الحكومة خلال سنة، فهذه سابقة نتمنى أن تقتدي بها كل الحكومات.

إننا في الفريق الاستقلالي نسجل بكل فخر واعتزاز توجه الحكومة إلى تفعيل مؤسسة الحوار الاجتماعي بعد تلكؤ وتعطيل طال هذه المؤسسة التشاورية لولايتين حكوميتين اثنتين، وهذا الأمر الوحيد كافي ليعكس الفعالية المشهود بها للعمل الحكومي على مختلف المؤسسات، ويؤكد بأن هذه الحكومة تحترم تعاقداتها.

ولعل ما تحقق في أقل من سنتين فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي، يؤكد إرادة الحكومة لإرساء أسس علاقة تعاقدية بناءة قائمة على الحوار والتشارك مع كافة الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وهذا أمر لا ينكره إلا جاحد.

لقد حرصتم بجعل الطبقة العاملة شريكا أساسيا لكم في إرساء السلم الاجتماعي، وعلى التوافق مع الشركاء الاجتماعيين لمأسسته، ولا يسعنا إلا أن نثمن عاليا مجموع الإجراءات والقرارات المتخذة، خصوصا تنفيذ اتفاق 30 أبريل 2022، مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية، والذي كان من نتائجه تعزيز القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة، بالرغم من ظروف الأزمة سواء تعلق الأمر بالرفع من الحد الأدنى للأجور في القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، والذي سيتم توحيدهما في أفق سنة 2028 بحول الله، وإدراج تدابير جبائية للتخفيف من عبء الضريبة على الدخل على الأجراء الذين تتراوح أجورهم الصافية ما بين 4500 درهم و30 ألف درهم شهريا، بغلاف مالي يناهز 2 دالمليار درهم سنويا، هذا الحوار الاجتماعي الذي سيكلف خزينة الدولة أيضا ما يناهز 7 دالمليار درهم سنويا.

ولن أتطرق إلى مجموع الحصيلة التي تمت خلال هذا الحوار الاجتماعي، كل ما هناك أن الحوار الاجتماعي قد نجح، نجح بفكرتكم، السيد رئيس الحكومة، ما دمتم عملتم على مأسسته، وهذا يمكن ألا يكون كافيا، ولكن يمكننا أن نتداركه تدريجيا خدمة للوطن وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الساهر على أمن واستقرار هذا الوطن، والسلم الاجتماعي أساسه الاستقرار، الاستقرار ثم الاستقرار هو مفتاح التنمية، هاذ الاستقرار الذي

لابد أن ننوه بالمجهودات المبذولة لقواتنا المسلحة الملكية المرابطة على الحدود وجهاز الأمن الذي يسهر على استقرارنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي وزملائي المستشارات والمستشارين،

مبدئيا ما يمكنش لنا في مدرسة الحركة الشعبية إلا أننا ندعمو أي أجراء من شأنه تحسين ظروف الطبقة الشغيلة وجميع فئات المجتمع المغربي.

احنا فحزب الحركة الشعبية منذ فجر الاستقلال كنا قلعة لتحصين حقوق وحريات المواطن المغربي، ومبدأنا ورهاننا في ذلك معالجة جميع القضايا والإشكاليات والصراع السياسي داخل مؤسسات دستورية منتخبة.

على أساس هذه المرجعية الثابتة نبني قراءتنا للسياق ونتائج الجولة الأخيرة من الحوار الاجتماعي، والتي نسجل بشأنها مجموعة من الاقتراحات، مجموعة من الملاحظات، الانتقادات وأيضا بعض الاقتراحات والحلول الموضوعية، والتي نجردها في ثلاث محاور أساسية:

أولا، من حيث التركيبة وأطراف الحوار والأفق البديل: نسجل ضرورة التفكير في توسيع قاعدة الحوار الاجتماعي وتجاوز صيغته التقليدية، وذلك استحضارا لتطور بنية المجتمع المغربي وبروز أجيال جديدة من الأنشطة وأشكال التأطير، وهو ما يتطلب مراجعة شاملة لمدونة الشغل والإطار التنظيمي الذي يختزل صفة الأكثر تمثيلية في المعيار الانتخابي، وكذا التعجيل ببلورة تشريع قانوني جديد منظم للنقابات المهنية، يواكب مستجدات المرحلة ويقنن العمل النقابي وفق قواعد وروح الدستور الجديد ومستجداته.

وخطابي ربما للزملاء النقابيين سواء في المعارضة أو فالأغلبية، احنا فحزب الحركة الشعبية مؤمنين أشد الإيمان بالدور اللي كتلعبوه في تأطير الشغيلة المغربية والمرافعة على قضاياها بما فيه مصلحة الوطن ونمو الاقتصاد المغربي، وكنطمحو إن شاء الله، أن الإحصائيات اليوم اللي كنسمعوها ديال عدد المنخرطين في النقابات اللي ماكيتجاوزش 5% من اليد العاملة ديال الشغيلة أنه يتضاعف ويتضاعف فالمستقبل.

على هذا الأساس، نتساءل السيد رئيس الحكومة، أليس من المفيد إشراك ممثلي الغرف المهنية في طاولة الحوار المجتمعي، وهو شريك مؤسساتي أساسي لفئات عريضة من المهنيين والأجراء وتتمتع بشرعية انتخابية وتمثيلية برلمانية؟

تحدثتو، السيد رئيس الحكومة، على الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، للمشاركين في المنتدى الدولي للعدالة الاجتماعية الذي احتضنه مجلسنا هذا سنة 2017، وكنساءلكم السيد الرئيس على الإجراءات اللي اتخذتوها باش تشملو فالحوار الاجتماعي قضايا الطفولة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وإحداث عدالة اجتماعية مجالية شاملة؟

ثانيا، من حيث المضمون ونتائج الجولة الأخيرة من الحوار الاجتماعي: نسجل غياب التفاعل الإيجابي مع المطالب الجوهرية واللي فالصدارة ديالها الرفع من الأجور لجميع الموظفين وتخفيض الضريبة على الدخل أو على الأقل إصدار إلتزام بتاريخ محدد لتنفيذه.

ولهذا، فإننا نعتقد أن نتائج هذا الاتفاق رغم أهمية بعض بنوده قد ظلت ذات طابع فئوي مفتقرة للطابع الشمولي، في ظل تضرر مختلف فئات المجتمع من تداعيات الإرتفاع غير المسبوق لأسعار المحروقات والمواد الغذائية والخدمات الأساسية.

اليوم راه كنهضرو على واحد الزيادة فالحد الأدنى للأجور ديال 120 درهم ولا 121 درهم شهريا، واحد الزيادة ديال 74 درهم فالتعويضات العائلية على الطفل الرابع والخامس والسادس، راه كنعتقدو أنها غير كافية بتاتا لتغطية العجز اللي كتعاني منو العائلات اللي عندها واحد الدخل محدود.

فيما يخص الطبقة المتوسطة اللي كتشكل واحد الأساس ديال المداخيل الجبائية، للأسف فملقيناش شي إجراءات اللي ملموسة فهاذ الاتفاق، ماشي فقط فهاذ الاتفاق ولا حتى فقانون المالية اللي احنا بصدد الدراسة ديالو.

فيما يخص.. من خلال القراءة المتعمقة لمضامين الاتفاق، نسجل كذلك غياب أي مؤشر لصالح المتقاعدات والمتقاعدين ذوي الدخل الهزيل المنخرطين فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصفتهم القاعدة الأكثر عددا، والتي تفتقر إلى مخاطب رسمي باسمها لتبقى هذه الفئة التي أفنت حياتها في خدمة الوطن خارج طاولة الحوار.

ثالثا، بخصوص مأسسة الحوار الاجتماعي وقضايا التشريع: نسجل أن المأسسة الفعلية والناجعة تقتضي توسيع تركيبته ليشمل إلى جانب المقاربة المادية قضايا التنمية الاجتماعية، السياسية والاقتصادية ذات الصلة بالأجراء وغير الأجراء.

اليوم احنا، السيد رئيس الحكومة المحترم، محتاجين لإصلاحات جوهرية ذات نفس تشريعي، من قبيل:

- إصلاح منظومة الأجور والحد من التفاوت الصارخ بين سقفها وحدها الأدنى؛

- إصلاح المنظومة الضريبية، مما من شأنه تخفيف العبء على الطبقات ذات الدخل المحدود؛
- المراجعة الشاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية.

ختاما، السيد رئيس الحكومة، بعد مرور أكثر من سنة على مباشرة مهامكم على رأس الجهاز التنفيذي، واللي طبعها واحد 4 ديال المراحل مهمة، أولا التصريح الحكومي، ثانيا قانون المالية 2022، اتفاق 30 أبريل، وصولا إلى مسودة قانون المالية، اللي احنا تندارسوه حاليا، كنساءلكم، السيد رئيس الحكومة، على الجدول الزمني لتنزيل الوعود الانتخابية السخية ديالكم، من قبيل رفع أجور الأساتذة، الدعم المباشر للأسر المعوزة، دعم المسنين، بطاقة "رعاية"، الدعم على المواليد الجدد والقائمة طويلة.

احنا اليوم كمعارضة تنقمناو صادقين أنكم تمكنو باش تنزلو هاذ الوعود إلى أرض الواقع، لأن في التنزيل ديالها واحد المصداقية اللي غادي تعطيوها للعمل السياسي اللي احنا شركاء ديالكم فيه.

أخيرا، سمعت بزاف ديال التهاني للمنتخب الوطني، احنا كشباب اللي ما عشناش الفرحة ديال 86 وديال 70، عندنا واحد الفخر وواحد الاعتزاز كبير بهاذ المجهودات اللي تيديروها الدراري وهاذ الطاقم التقني.

واليوم احنا كسياسيين تنقمناو لا في الأغلبية، لا في المعارضة أننا ربي يوفقنا وأن تكون عندنا العزيمة باش أن الحوار المجتمعي والعدالة الاجتماعية في بلادنا نقدرو نتفوقو فيهم على العدالة الاجتماعية في بلجيكا وفي كرواتيا وحتى على كندا، اللي غادي نقهروها بعد غدا، إن شاء الله.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبعا، السيد رئيس الحكومة، لا خلاف بيننا في أننا ننشد جميعا الدولة الاجتماعية القوية العادلة ونعتبرها في الفريق الاشتراكي جزءا من البرنامج السياسي لحزبنا، ونختلف فقط فيما نراه من إجراءات لا تصب بالضرورة في تحقيق هذه الأهداف وفق الرؤية التي أرادها جلالة الملك، وفق السرعة والفعالية المطلوبة لتحقيق هاذ المشروع الكبير لفائدة الشعب المغربي.

طبعا وأنتم تتحدثون، السيد رئيس الحكومة، حول الحوار الاجتماعي، عندنا مجموعة ديال الملاحظات بهذا الخصوص، وأتحدث هنا كمنتخب باسم الفيدرالية الديمقراطية للشغل، ونتساءل حول الإقصاء ديال الفيدرالية الديمقراطية للشغل من الحوار الاجتماعي.

نعتبر، السيد رئيس الحكومة، اليوم أنه وهذه نقابة تنجيبوها على سبيل المثال لا الحصر، ما تنفهموش كيفاش انتوما في المنهجية ديال الحوار الاجتماعي، اعتبرتو على أنه الحوارات القطاعية هي روافد أساسية ومهمة للحوار المركزي، واليوم الفيدرالية الديمقراطية للشغل تفاوض في العدل، تفاوض في الصحة، تفاوض في التعليم، تفاوض في الثقافة، تفاوض في مجموعة ديال القطاعات العمومية اللي عندها فيها تمثيلية مهمة، بل وتتصدر مجموعة منها، ونجيو للحوار المركزي ونقصيوها، كيف هاذ المنهجية؟

كيف نحضر في الحوار القطاعي وندلي بالرأي ديالي ونساهم بالمقترحات ونجي للحوار المركزي ويتم تغييبي منه؟

وأعتقد على أنه الحكومة اعتمدت على تفسير متعسف لمدونة الشغل، لأنه لابد اليوم أننا نميزو ما بين التمثيلية في القطاع العام والتمثيلية في القطاع الخاص، خاصة وأنه كاين عمل سيادي في هذا الإطار صادر على جلالة الملك بمناسبة تعيينه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في صيغته الأولى 2011.

جلالة الملك عندما عين المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 2011، ميز بين التمثيلية في القطاع العام والتمثيلية في القطاع الخاص، وتم منح العضوية لنقابة ما عندهاش التمثيلية في القطاع الخاص، وما عندهاش 6% آنذاك، لكن كان عندها التمثيلية في الوظيفة العمومية، ولذلك نرجو من السيد رئيس الحكومة أنه يتدخل لتجاوز هذا الخلل لما فيه المصلحة ديال الشغيلة المغربية أساسا، واللي فيه مصلحة بلادنا.

اليوم، السيد رئيس الحكومة، ونحن نتحدث على التقوية ديال النقابات مهم، مهم تقوية النقابات، لأنه خلال عشر سنوات تم ابتداع واحد البدعة ديال التنسيقيات، ومع كامل الأسف الحكومات السابقة فتحت لها المجال ولت تتجلس معها وتتفاوض معها، الشيء اللي لحق ضرر بالغ بالتمثيليات النقابية وبالمشهد النقابي.

اليوم، احنا معكم في تقوية أداء النقابات، بل أكثر من ذلك نطالب بالإسراع، السيد رئيس الحكومة، بإخراج القانون ديال النقابات وفرض المراقبة المالية على النقابات ومراجعة الترسانة القانونية المنظمة للانتخابات المهنية، لأن هي اللي اعطاتنا هاذ النتيجة هذه.

ما يمكنش، السيد رئيس الحكومة، أنه نمشيو لـ 2027 بنفس الترسانة القانونية المؤطرة للانتخابات المهنية، بالاختلالات اللي فيها، باللا عدل في التوزيع ديال المقاعد، مجموعة ديال الإشكالات اللي بالضرورة تنتج لنا هاذ الوضع الحالي، وبالتالي لابد من تداركه بالسرعة والفعالية اللازمة.

تقوية العمل النقابي يمر لزوما بتحصين الحق والحرية في الانتماء للنقابات، وهاذ الموضوع، السيد رئيس الحكومة، فيه إشكالات كبرى، مجموعة ديال القطاعات محرم فيها التنافس النقابي على قاعدة التنافس الشريف والتمثيل

الديمقراطي، مجموعة ديال القطاعات ولت محفظة لنقابات بعينها دون أخرى، وهذا إشكال خطير يمس في العمق الاختيار الديمقراطي في بلادنا.

ثم أيضا بعض الإشكالات المرتبطة في مجموعة ديال القطاعات والهجوم على الحريات والحقوق النقابية ما كنفهموهاش خاصة في القطاعات العمومية، ما يجري اليوم في قطاع الثقافة نتمناو أننا نتجاوزوه، ما يجري في الصناعة التقليدية والهجوم على المناضلات والمناضلين فقط لأنهم اختاروا وجهة أخرى في الانتماء النقابي، لابد من تصحيحه، السيد رئيس الحكومة.

ونؤكد على أنه مأسسة الحوار الاجتماعي تمر أيضا ولزوما بإقرار قانون-إطار للحوار الاجتماعي حتى ما يبقاش هاذ الحوار الاجتماعي رهين بالتغير ديال الحكومات ولا التغير ديال رؤساء الحكومات، ويكون عندنا قانون إطار مرجعي يحدد التزامات واضحة لا على الحكومة ولا الفرقاء الاجتماعيين.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، نعرب في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب عن خالص التهاني للمنتخب المغربي الوطني، ونتمنى له مزيدا من النتائج الإيجابية في بطولة كأس العالم "قطر 2022".

وبعد، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين في هذه الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة.

وحسنا فعل مجلسنا الموقر عندما اختار موضوع **"الحوار الاجتماعي: تكريس لمفهوم العدالة الاجتماعية وآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية"**، وذلك بالنظر إلى الانتظارات الكثيرة للشغيلة في هذه التجربة الحكومية:

أولا، إن بوصلة نضالاتنا ستظل على الدوام هي مصلحة الشغيلة، وواهم من يعتقد أن مواقعنا المؤسساتية أو انتمائنا الحزبي الذي نعتز به سوف يثنينا عن مواصلة حمل رسالتنا النضالية والوفاء لأصوات وثقة الشغيلة التي بوأت الاتحاد العام للشغالين بالمغرب مكانة غير مسبوقة في تاريخنا، غير أن كل ذلك سيتم في حرص شديد على المصلحة العليا لبلادنا، في سياق دولي صعب ومعقد يحمل مخاطر متزايدة على الاقتصادات الوطنية، وفي سياق داخلي موسوم بتوالي سنوات الجفاف وانعكاسها على الاقتصاد الوطني.

ثانيا، وإذا كنا ومن منطق النقابة المواطنة المساهمة نعتبر أن الظروف الاقتصادية والمالية التي تمر بها بلادنا اليوم جراء تقلبات السوق الدولية والصدمات الاقتصادية العالمية، تجعل مطالب الزيادة في الأجور الآن متعذرا، فإننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نتفهم ذلك ونطالب بالزيادة في الكرامة، نعم نطالب بالزيادة في كرامة الطبقة الشغيلة، وذلك عبر:

- حماية الحريات النقابية التي تتعرض للدوس يوميا؛
- وقف الطرد التعسفي الذي يتعرض له العمال والعاملات؛
- تحسين شروط عمل العمال والعاملات، خصوصا الذين يشتغلون في ظروف صعبة؛
- حماية مناصب الشغل ووقف تسريح العمال؛
- حماية القدرة الشرائية عبر مواصلة دعم صندوق المقاصة وزجر المضاربين وتبسيط مسطرة التعويض عن فقدان الشغل.

ثالثا، سوف نستمر في تنبيه الحكومة إلى أماكن القصور كي تتداركها، وسنوف نشجعها متى أحسنت الفعل، ونحن في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نحيي الحكومة على أنها أوفت بما تعهدت به معنا في جزء كبير منه وقامت بتنفيذه بحسن نية، كما أنها تتعامل معنا كشريك وتسمع لآرائنا، وهذا أمر مهم.

وعلاوة على ذلك، فإننا، وعطفا على مداخلتنا في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية، نحيي الحكومة على المنهجية والإيقاع الذي تمضي به في تنفيذ الورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية، ونجدد تأكيدنا على أن نجاحه يرتبط وجوبا بالنهوض بالموارد البشرية، سيما شغيلة القطاع الصحي.

رابعا، إن تقوية العمل النقابي ومكانة النقابات الأكثر تمثيلية مسؤولية جماعية، وفي هذا الإطار نعتبر في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن الاتفاقيات الثنائية خارج الحوار الاجتماعي تضعف من الحوار الاجتماعي، بل وقد تجعله هامشي، لذلك يجب وضع جميع الملفات على طاولة الحوار الاجتماعي وأن يتم الحوار حولها وليس خارجها وبعيدا عنها.

وفي السياق ذاته، نعتبر أن إحجام بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها عن تحريك الحوارات القطاعية يربك هذا المسار الجديد، ويفقد الحوار الاجتماعي شرايينه النابضة، فالحوارات القطاعية هي بمثابة شرايين الحوار الاجتماعي.

خامسا، لا يمكننا كما يفعل البعض أن نبخس مجهودات الحكومة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، وهو الأمر الذي ظهر بجلاء في الارتفاع الذي بلغته الاعتمادات المخصصة لصندوق المقاصة خلال هذه السنة وتلك المرصودة له خلال السنة المقبلة، ولكننا نعتبر أن مجهود مهم ويبقى غير كافي، ومن المؤكد أن الأمر مرتبط بتقلبات السوق الدولية، هذا أمر لا شك فيه، ولكن مرتبط أيضا باستمرار مظاهر الغش والمضاربات في العديد من القطاعات الاقتصادية، والإحالة هنا على دور مجلس المنافسة لا يعفي الحكومة من المسؤولية الأخلاقية والسياسية في تطبيق القانون وزجر المضاربين

والوسطاء، الذين يعمدون إلى الرفع من الأثمنة واستغلال الأزمة لمراكمة الثروات.

سادسا، يصعب الحديث في هذا الحيز الزمني الضيق عن القوانين التي اتفقنا على أن نتداول فيها داخل الحوار الاجتماعي، وهي:

- القانون التنظيمي للإضراب؛
- وقانون النقابات؛
- ومدونة الشغل.

ولكن، المهم هو أننا سندافع عن الشغيلة بكل وضوح أيضا، ولن نقبل أن يتم عبر هذه التشريعات الإجهاز على حقوق العمال والعاملات أو المس بالحريات النقابية التي تضمنها المواثيق الدولية، وكل ذلك في حرص شديد على إخراج هذه النصوص إلى حيز الوجود، لأن وجودها وجودتها يعني مزيدا من الاستثمارات ومزيدا من خلق فرص العمل ومزيدا من إنتاج الثروة.

سابعا، فيما يتعلق بملف التقاعد والذي نعتقد أن الحكومة مطالبة في أقرب الآجال بإطلاق حملة إعلامية تواصلية كبيرة حوله ليتمكن الناس، أولا، من فهمه وفهم الإشكاليات العويصة المرتبطة به، وذلك حتى نحقق التعبئة الجماعية الضرورية لإصلاحه، نقول إن إصلاح صناديق التقاعد يجب أن يبقى بعيدا عن المزايدات وأن الإصلاح لا يمكن أن يتحمله وحيدا الموظف البسيط، وأن الحكومة مطالبة بإبداع حلول، ونحن مستعدون للتعاون معها، حتى لا نورث هذا الملف الشائك والمعقد للأجيال اللاحقة.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة اليوم من أجل المساهمة في هذه الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة للحكومة، خصوصا في هذا الموضوع الهام الذي يشكل أحد آليات تحقيق السلم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

ولابد في البداية أن ننوه بإطلاقكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، بجولات الحوار الاجتماعي منذ الأشهر الأولى من عمر هذه الولاية الحكومية، وهو ما يدل على إيمانكم القوي بثقافة الحوار والإنصات لهموم القوى العاملة وأرباب العمل في إطار حرص الحكومة على تفعيل الرؤية الملكية السامية من خلال مأسسة الحوار الاجتماعي، وفق أجندة مضبوطة ومخرجات جادة وذات آثار ملموسة، على الرغم من الظرفية الاقتصادية الصعبة اللي كتعيشها بلادنا على غرار بلدان العالم.

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، بأن أنوه بالحصيلة الحكومية في سنتها الأولى وتنزيلها لالتزاماتها رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة، ونشكر الحكومة على تواصلها الدائم والمستمر، والحمد لله اليوم عندنا تواصل بالأرقام والمؤشرات، وكنشكركم على هاذ الوثيقة ديال الحصيلة السنوية اللي فيها مؤشرات اللي غادي تسمح لنا باش نتبعو (le plan d'action) ديال البرنامج الحكومي الحالي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نجدد بهذه المناسبة التنويه بمخرجات الحوار الاجتماعي الذي وقعنا عليه واللي كيتعلق على وجه الخصوص بتحسين الدخل والقدرة الشرائية وتعديل التشريع الاجتماعي، من خلال مراجعة مدونة الشغل، التي لم يتم النظر فيها منذ سنة 2004 وإخراج القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب إلى حيز الوجود وإصلاح أنظمة المعاشات وغيرها.

من جانبنا فقد بادرنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلى العمل على تنزيل الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار هذه الجولة الأولى من الحوار الاجتماعي، واللي كتخص الزيادة في الدفعة الأولى من الحد الأدنى للأجور في القطاع الصناعي والتجاري والخدمات (SMIG[1]) بنسبة 5% في الدفعة الأولى، على أساس 5% في سبتمبر 2023 والقطاع الفلاحي (SMAG[2]) بنسبة 10% خلال شهر شتنبر 2022، إعادة تقييم التعويضات العائلية بالنسبة للطفل الرابع والخامس والسادس وتخفيض الحد الأدنى للمطالبة بمعاشات الشيخوخة من 3240 يوم إلى 1320.

ننوه، السيد الرئيس المحترم، بمبادرتكم لإطلاق المفاوضات الاجتماعية المتعلقة بالجولة الثانية من الحوار الاجتماعي، كما نشيد بالتزام الحكومة التي بادرت بعقد مجموعة من الاجتماعات التشاورية، بهدف تنزيل الإصلاح المتعلق بالضريبة على الدخل وأيضا الإصلاح المهم والكبير المتعلق بأنظمة التقاعد، وكنشكركم على هذه الشجاعة وهذه المبادرة التشاركية بين جميع الفرقاء.

كما نأمل بإصدار القانون التنظيمي المتعلق بممارسة حق الإضراب وإطلاق المشاورات الهادفة إلى مراجعة مدونة الشغل المرتقبة سنة 2023، حيث نعبر عن استعدادنا الكامل للعمل على هذه القوانين الهادفة لضمان حماية المقاولة والأجير على حد السواء وتنظيم العلاقات الشغلية، بما يساهم في إقرار السلم الاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

لقد عرفت بلادنا تغييرات عميقة، خاصة فيما يتعلق بالقوانين المرتبطة بالشغل والعلاقة بين المشغل والأجير، ويجب اغتنام الفرص التي تقدمها هذه

[1] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti.

[2] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti.

التغييرات من أجل تبني تشريعات في هذا الباب، قادرة على المساهمة في تحديث اقتصادنا وتحسين مناخ الأعمال وإعمال المرونة المسؤولة والأمان والاطمئنان بالنسبة للمستثمرين، سواء الأجانب أو المغاربة.

لقد شكل إصدار مدونة الشغل سنة 2004 تقدما كبيرا بالنسبة للترسانة القانونية الوطنية آنذاك، إلا أن العديد من مقتضيات هذه المدونة، التي بقيت ثابتة دون تغيير لمدة 18 سنة، قد أصبحت متجاوزة، وهو ما ينبغي مراجعتها من خلال إعمال مرونة آمنة ومسؤولة، من أجل تشجيع المقاولات على خلق مناصب الشغل.

واليوم علينا أن ننكب جميعا لكي نحول مدونة الشغل الحالية إلى آلية فاعلة في ظل الإصلاح المرتقب، حتى تلعب دورها كرافعة لتقوية الإنتاج وتحسين تنافسية القطاع الخاص.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أصبح من الضروري اليوم العمل على إخراج القانون التنظيمي للإضراب، الذي وقعته الوثيقة الدستورية في أول ولاية حكومية ما بعد دستور 2011، ونحن في أمس الحاجة إلى إشاعة ثقافة الحوار وتدبير الخلافات، من خلال قنوات تحفظ حقوق جميع الأطراف.

وفي الختام، فإننا نؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، بأننا نؤمن بأن الحوار الاجتماعي يبقى إطارا مستمرا وسليما، يجب تفضيله وتقويته، وهذا ما قمتم به منذ السنة الأولى من الولاية الحكومية، من خلال مأسسة هذا الحوار، وفق واحد الأجندة وسنة اجتماعية بامتياز.

ما نشيد بهاذ المناسبة بالأدوار الهامة اللي تتقوم بها المركزيات النقابية، ونعمل دائما على تعزيز وتطوير هذه الشراكة الهامة، من خلال العمل على التنزيل الفعلي لمخرجات الحوار الاجتماعي واستمرارية هذا الحوار، لما فيه مصلحة جميع الأطراف، لأجل اقتصاد ومغرب مزدهرين وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد ميلود معصيد:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الرئيس المحترم،

بداية، أتوجه إليكم باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، المنظمة النقابية الوطنية المتجذرة، لأعبر لكم عن أننا نسجل بارتياح تخصيص هاذ الجلسة العامة الشهرية لمحور "الحوار الاجتماعي كآلية لتحقيق التنمية ومدخلا لتكريس العدالة الاجتماعية"، ذلكم المحور الذي لطالما خصه صاحب الجلالة، نصره الله، باهتمام كبير في العديد من خطاباته السامية، كما تعتمده المواثيق الدولة وتنص عليه اتفاقية منظمة العمل الدولية.

هو موضوع ذو راهنية وأهمية بالغة في السياق الاقتصادي والاجتماعي الدقيق، الذي تعيشه بلادنا نتيجة تعاقب الأزمات وارتفاع ملهب للأسعار، سياق يتسم باتساع رقعة الفقر واستنزاف القدرة الشرائية وبالإنهاك الضريبي للطبقة العاملة وباستفحال البطالة والهشاشة في العمل، كذا تغول اقتصاد غير مهيكل وصعوبة الولوج إلى الخدمات الاجتماعية، وهي قضايا حارقة لا يمكن تفاديها إلا بحوار اجتماعي جاد ومسؤول ومنتج.

السيد رئيس الحكومة،

فلا معنى لحوار اجتماعي لا تستجيب من خلاله الحكومة لأدنى مطالب الحركة النقابية، ولا معنى لحوار اجتماعي لا يتم تنزيل مضامينه وأجرأة اتفاقاته، ولا معنى لحوار اجتماعي لا يتم من خلاله إشراك الحركة النقابية وفي مقدمتها الاتحاد المغربي للشغل في كل القضايا، كمشروع قانون المالية والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى والمصيرية لبلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

غداة تقلدكم رئاسة الحكومة، عبرتم في أول لقاء لكم مع وفد من الاتحاد المغربي للشغل عن صادق عزمكم مأسسة منظومة حقيقية للحوار الاجتماعي، تستجيب لمنظور الحركة النقابية وانتظارات الطبقة العاملة المغربية، وتساهم كذلك في تنزيل أسلم لمعالم الدولة الاجتماعية.

إن الاتحاد المغربي للشغل المنظمة النقابية التاريخية التي تؤمن بفضيلة الحوار الاجتماعي وتعتبره مأسسة إطار لتجنب الهزات الاجتماعية قد انخرطت بقوته الاقتراحية وبتراكمه وبكل جدية ومسؤولية وروح وطنية عالية فيها جولات الحوار الاجتماعي، الذي توجت جولاته باتفاق 30 أبريل 2022، متفهمين الإكراهات ومستحضرين السياق الوطني والدولي.

فقد سجل الاتحاد المغربي للشغل إبانه بارتياح نتائجه ومخرجاته التي تفضلتم بذكرها وانخرط بتفانيه المعهود وبجديته في عدة أوراش تهم التغطية الاجتماعية والقوانين الاجتماعية، إلا أن هذا الحوار الاجتماعي، السيد رئيس الحكومة المحترم، كما سطرناه جميعا يعرف تعثرات وإخفاقات في العديد من القطاعات المهنية، فأين نحن السيد رئيس الحكومة من اتفاق يصون الحريات النقابية؟ وأين نحن بالتزام فتح الحوارات القطاعية وبالزيادة العامة للأجور وبتخفيض العبء الضريبي عن الأجراء؟

ففي ثاني مشروع مالي لحكومتكم الموقرة، ها هي وزارة المالية تخل بالالتزام بالتخفيض الضريبة على الأجر وبتطبيق توصيات المناظرة الوطنية للجبايات، غير آخذة بمقترحات الاتحاد المغربي للشغل في هذا الباب، والتي تكتسي طابعا عمليا قابلا للتنفيذ، من قبيل تخفيض النسب والرفع من الحد الأدنى للإعفاء، حيث 38% المطبقة حاليا مجحفة في حق الأجراء، وهي الأعلى في

حوض البحر المتوسط، إقرار إنصاف بين الضريبة عن الأجر والضريبة عن الدخل التي يتحمل فيها الأجراء 74%.

وبنفس خيبة الأمل، ها هي وزارة المالية وبعد تفعيل الزيادة في المعاشات بنسبة 5% بأثر رجعي من فاتح يناير 2020، عبر تأويل خاطئ لقرارات المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وفي نفس السياق لا نفهم تعثر وتعنت بعض الإدارات القطاعية المهنية في فتح الحوارات الاجتماعية، غير مكترثة بتوجيه الحكومة أو بتوجهات الحكومة ولا بتأثير ذلك على الاستقرار الاجتماعي، كما يقع في الشركة الوطنية للطرق السيارة.

أما فيما يخص، السيد رئيس الحكومة، الحوار القطاعي بالتعليم، فبعد أن كان التعليم حاملا للمشعل ورائدا يحتذى به، للأسف اليوم يعيش الانحباس، فكما تعلمون، السيد رئيس الحكومة المحترم، لقد واصل الاتحاد المغربي للشغل الحوار بقطاع التعليم بالنفس الإيجابي ذاته وبنفس الإرادة الوطنية الصادقة التي تميزنا بها في الحوار المركزي إلا أن التعامل باستخفاف مع المطالب العادلة والمشروعة لنساء ورجال التعليم والسعي لرهن مصير الحوار القطاعي بقضايا تتعلق بالحوار المركزي، كالرفع من سن تقاعد نساء ورجال التعليم، جعل صبر الحركة النقابية ينفذ وحبل الثقة يكاد ينقطع.

إن السياق الاجتماعي الحالي يفرض، السيد رئيس الحكومة، لزاما تعاطي الحكومة بكل مسؤولية مع المطالب المشروعة والملحة للحركة النقابية والعمل على التنزيل السليم لميثاق الحوار الاجتماعي، تفاديا للاحتقان الاجتماعي وضمانا لربح رهان التحديات المطروحة على بلادنا وإنجاح الأوراش الكبرى، وستجدون في الاتحاد المغربي للشغل، كما عهدتموه دائما، في الموعد قوة اقتراحية نوعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار، السي محمود عرشان.

المستشار السيد محمود عرشان:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة،

كتعرف أننا احنا دائما مع الحوار ودائما كنحبذو الحوار ونشجعه، وما كنقولش فقط الحوار الاجتماعي، بل أقصد الحوار في مفهومه العام، وكنبغي فقط ملاحظة بسيطة وهو أنه فالحوارات اللي قمتو بها استقبلتو النقابات واستقبلتو الأغلبية واستقبلتو المعارضة، وكنا احنا غايبين فهاذ المشاورات اللي قمتي بها، لا الاتحاد الدستوري ولا الحركة الديمقراطية الاجتماعية ما كانش لقاء معهم.

بغيت بدوري نوجه تحية تقدير وإعجاب لأسود الأطلس اللي قامو بواحد الإنجاز عظيم جدا، وفي نفس الوقت وجهو لنا إشارات قوية لا للطبقة السياسية ديالنا وللناس اللي عندهم مسؤوليات في الدولة، وهاذ الإشارات هي إشارة في توحيد الصف، إشارة في التضامن، وبينو لينا على أن لما كتكون الروح ديال التضحية والروح ديال المقاومة ولما كتكون الإرادة ولما كتكون الغيرة الوطنية حاضرة، كلمة "مستحيل" تختفي، كيبقى فقط ذاك الشي الآخر كله يمكن التغلب عليه.

السيد رئيس الحكومة،

احنا كنعرفو على أنه فئات واسعة من المغاربة تعاني من غلاء المعيشة ومن ارتفاع الأسعار في المواد الأساسية بالخصوص، ومع ذلك المغاربة صابرين، صابرين لأن كيعرفو على أن بلادهم تمر بظروف صعبة، لأن كاين هناك أزمات داخلية وعالمية، كيصبرو لأن تيعرفو كذلك بلادهم في حالة حرب غير معلنة منذ 50 سنة وفارضاها علينا الجارة الجزائرية، اللي نفاقا عقدت واحد المؤتمر ديال الجامعة العربية وأعطاتو شعار ديال "جمع الشمل"، في الوقت اللي احنا كنعرفو أن الجزائر هي صاحبة التفرقة وصاحبة الانفصال في شتى الأقطار ديال العالم العربي.

ولذلك، أنا كنقول على أنه لابد من التعبئة حول جلالة الملك، اللي قايم بثورة اقتصادية ثقافية اجتماعية دبلوماسية باش يبقى المغرب ديالنا دائما منسجم مع تاريخه..

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا جزيلا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السي خليهن.

المستشار السيد خليهن الكرش:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف هو أحد أسس الديمقراطية وقياس نجاح فعالية الحوار وهي مأسسته وانتظامه، لكن الأهم هو احترام التعاقدات المبرمة والتنزيل السليم للمقتضيات والاتفاقيات.

لقد أكدنا على الدوام في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على الأهمية الاستراتيجية لإعادة الثقة عبر مأسسة الحوار الاجتماعي التعاقدي واحترام

الحريات النقابية وقوانين الشغل وجعله آلية من آليات التوزيع العادل للثروة الوطنية والحد من الفوارق الاجتماعية، واليوم وفي السياق الذي تعرفه بلادنا في تقاطعه مع السياق الدولي في ظل توالي الأزمات وتداعياتها الاجتماعية الصعبة، مرورا بأزمة كوفيد وما خلفته من فقدان آلاف من مناصب الشغل، وصولا اليوم لتصاعد معدل التضخم وتدهور القدرة الشرائية لفئات واسعة من الشعب المغربي، وهو ما تؤكده الأرقام الرسمية، حيث أن 3.2 ملايين نسمة انضافت إلى تعداد الفقراء.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد أصبح من اللازم ومن الضروري اتخاذ إجراءات عملية لوقف موجة الغلاء وتنفيذ التزامات اتفاق 30 أبريل 2022، على رأسها الزيادة العامة في الأجور ومراجعة أشطر الضريبة على الدخل لضمان عدالة جبائية، وتقديم أجوبة على هذا الوضع الاجتماعي الصعب، كما أن إعادة الثقة في مؤسسة الحوار الاجتماعي تقتضي تنزيل مقتضيات ميثاق وطني للحوار الاجتماعي.

لقد تم تفعيل بعض الإجراءات المرتبطة بالقطاع الخاص، وتم إصدار المراسيم والنصوص التنفيذية ذات الصلة، والتي تبقى غير كافية في ظل الوضع الاجتماعي الحالي، فالاتفاق هو سلة من الالتزامات المتكاملة التي يجب تفعيلها بدون استثناءات، كما يجب التذكير أنه لحد الساعة لم يتم تنزيل آليات المأسسة وحل النزاعات الاجتماعية، حيث لازالت العديد من النزاعات قائمة على المستوى الجهوي والإقليمي، ومسلسل محاربة العمل النقابي الكونفدرالي مستمر.

السيد رئيس الحكومة،

فقد كان من المفروض أن تشكل جولة شتنبر من الحوار الاجتماعي محطة لتنفيذ التزامات الحكومة المرتبطة بتحسين الدخل في القطاع العام، كما هو مثبت في نفس الاتفاق، إذ تراجعت الحكومة على أجرأة عدة التزامات بعدم تضمينها في مشروع قانون المالية للسنة، تحت ذريعة الضائقة المالية والتكلفة المالية، مقابل الاستمرار في تقديم الهدايا والامتيازات للرأس المال.

إن ارتفاع معدل التضخم وارتفاع الضغط الضريبي على المأجورين والارتفاع المهول في أسعار الخدمات الأساسية والمحروقات يحتم على الحكومة اتخاذ إجراءات مستعجلة لحماية القدرة الشرائية للأجراء وعموم المواطنين المغاربة، ومن بينها الزيادة العامة في الأجور، خاصة أن مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي عرفتها بلادنا تحسنت هذه السنة، ونتحدث عن المداخيل الضريبية والجمركية وتحويلات المهاجرين وعائدات المجمع الشريف للفوسفاط ومداخيل القطاع السياحي.

إضافة إلى ذلك، هناك ارتفاع صادرات مجموعة من القطاعات كالسيارات والطيران والنسيج والصناعات الغذائية، وهو ما يعني أن المالية العمومية ليست بالصورة السيئة التي ترسمها الحكومة.

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ننبه إلى خطورة وعدم احترام وتنفيذ اتفاق 30 أبريل وعدم التدخل لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، وندعوكم، السيد رئيس الحكومة، بعقد لقاء مع المركزيات النقابية لتقييم الاتفاق وميثاق المأسسة، وذلك لتجاوز التعثر والانحباس الذي عرفته دورة 30 شتنبر.

السيد رئيس الحكومة،

تحدثت عن 900 درهم في إطار التخفيض الضريبي، نقول لك تحدث عما هو شهري، تحدثت عن 4500 فما فوق، لكن الضريبة على الدخل لم تضمن إلا تخفيض بـ 40 درهم شهريا، بالنسبة لـ 4000 درهم، لأن نتحدث على الأجور ما بين 3000 و4500 درهم، 4000 درهم تضمن فقط 500 درهم سنويا، والمواطن يتحدث بالشهر، بالأجرة الشهرية ليس بالمدخول السنوي، المواطن خصو يخلص الضو والما والكرا ويؤدي ويخلص مول الحانوت فراس الشهر ماشي فراس العام.

لذا، نطالبكم السيد رئيس الحكومة بعقد لقاء وفك هاذ الانحباس لفتح الحوار الاجتماعي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أود أن أشكركم لأن درجتو واحد الاسم ديال مجموعة العدالة الاجتماعية فالموضوع، واحنا فارحين وزدنا فرحنا الفرحة ديال المنتخب المغربي، كنطالبوكم، السيد رئيس الحكومة، تزيدو تفرحو هاذ المجتمع، هاذ الشعب قاطبة، تخفيض الأسعار وتشوف من حال الفقراء والطبقة المتوسطة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الإكراهات كنعرفوها جميعا، كاين الجفاف، كاينة مناصب الشغل في القطاع الفلاحي اللي بالآلاف كنحصيوها، كنشوفو الفاتورة ديال الطاقة ارتفعت بواحد 40 مليار ديال الدرهم، لكن كاين هناك مؤشرات إيجابية، مؤشرات إيجابية ممكن ترسخ لتكريس الدولة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية للوطن منها:

- ارتفاع ديال المداخيل الجمركية بواحد النسبة ديال 25%؛
- ارتفاع المداخيل ديال الإدارة العامة للضرائب واحد 22%؛
- ارتفاع ديال عائدات الفوسفاط بواحد النسبة ديال 70%، بما يعني

واحد 70 مليار ديال الدرهم اللي غادي تزاد فالخزينة؛

- ارتفاع - كيفما قال السيد الوزير، سابقا - ديال المداخيل ديال بيع السيارات اللي ممكن توصل لـ 100 مليار ديال الدرهم.

إذن كلها مؤشرات إيجابية كنطالبكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، باش تحطها فالميزان، باش يكون عندنا واحد الأمل لتحقيق التنمية الاجتماعية.

هنا السيد، رئيس الحكومة المحترم، عندنا بعض الاقتراحات فالمجموعة ديالنا:

- أولا، تحريك العجلة الاقتصادية؛

- ثانيا، دعم القدرة الشرائية للفقراء والطبقة الوسطى، على اعتبار أن الارتفاع المهول للأسعار لا يتناسب مع الزيادة في الرواتب والأجور، مما يتناسب كما قلت سابقا بنسبة الغلاء وباقي.. يعني هنا كنمشيو كنشيرو للحزمة المهمة اللي جات في الحوار الاجتماعي ما شارتش بأن كاين واحد عدم التوازن فالنسب ديال الغلاء فالأسعار والخدمات والنسب ديال رفع الأجور والرواتب.

هنا كنستحضر النظرية ديال فريدمان، أش كيقول فريدمان؟ كيقول لك كاين (revenu nominal) وكاين (revenu personnel) إيلا كانت الزيادة كيفما كنلاحظو فالأجور كتراوح ما بين 5% إلى 10%، راه الزيادة فالأسعار تعدات 40%.

إذن الراتب، إيلا بغينا نقولو الدخل الإسمي اللي هو (nominal) تزاد بواحد 10% وتزاد الغلاء بواحد 40%، إذن الدخل الواقعي نزل بواحد 40% تقريبا، بما يعني أن القدرة الشرائية طاحت بواحد 40%.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إيلا امشينا لـ (budget d'état) ذاك الميزانية اللي كنشوفوها منذ قديم، ونحن كخبراء ومحاسبين (en tant qu'auditeurs de la finance publique) كنلاحظو بأن واحد (la structure) دائما كتعطي فـ (les recettes fiscales) واحد 73% كتجي من الضرائب (l'IS[3], la TVA[4] et l'IR[5]) وفي المقابل كاين (les dépenses)، (les dépenses) كنشوفو واحد النسبة عالية كتمشي لموظفي القطاع العام، يعني الأجور ديال القطاع العام، وكتمشي واحد النسبة كذلك لأداء الديون ديال البنك الدولي، ديال البنك الأوروبي، يعني كنخدمو على الأبناك الخارجية بواحد النسبة اللي كثر من (les normes)، كنشوفو بأن ضعف المساهمة في دعم الطبقة المتوسطة والطبقة الفقيرة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد خالد السطي.

السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم، الحمد لله على سلامتك.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلسنا الموقر، نسجل ما يلي بعض الملاحظات بحكم الوقت.

السيد رئيس الحكومة،

الحوار الاجتماعي فضيلة، وهو مسؤولية مشتركة بين جميع أطرافه، وهو وسيلة لضمان السلم الاجتماعي، لكن رغم المجهودات المبذولة، وهي مقدرة، فبطبيعة الحال هاذ المجهودات ما حققاتش المبتغى اللي هو السلم الاجتماعي، بالرغم بطبيعة الحال من الحديث عن المأسسة وإما إلى ذلك، والدليل هو أن كاين العديد من الفئات كتحتج، اليوم كاين احتجاجات في قطاع التعليم بمختلف الأكاديميات بدعوة من الجامعة الوطنية لموظفي التعليم.

أيضا، كاين وقفة احتجاجية نظمها الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب يوم 23 أكتوبر احتجاجا على ارتفاع الأسعار.

أيضا، مجموعة من المهن الحرة اللي كيحتجو تقريبا بشكل يومي أمام البرلمان.

أيضا، كاينة مسيرة احتجاجية يوم الأحد المقبل بدعوة من مجموعة من الهيئات والنقابات بمن فيهم شي وحدين اللي وقعو معكم سواء مركزيا أو قطاعيا.

الأمر الثاني، السيد رئيس الحكومة، النقطة الثانية اللي تهمنا كاتحاد وطني للشغل بالمغرب، بطبيعة الحال أنتم اعتمدتو على الحوار الاجتماعي، احنا سبقنا قلنا ليكم أودي كتديرو الإقصاء، بعدتو الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من الحوار الاجتماعي واخا هو ثالث مركزية نقابية، بعدتوه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي واخا عندو 6% في القطاع الخاص وعندو بطبيعة الحال 2680 مندوب، لكن السؤال اللي بغيتك تجاوبني عليه علاش بعدتوه من المجلس الأعلى للتعليم؟ وسبقتو النقابات اللي أقل منو في الترتيب؟ هاذ الأمر هذا نتمناو يكون خطأ السيد رئيس الحكومة.

الأمر الثاني هو أننا نعتبر، السيد رئيس الحكومة، تكريس العدالة الاجتماعية هي لا يتم إلا بعدالة في الحوار الاجتماعي الذي يجب أن يكون بخلفية مجتمعية متعددة وليس بتمثيلية إقصائية، خصوصا وأن القطاع العام،

[3] **I**mpôt sur le **R**evenu.

[4] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée.

[5] **I**mpôt sur les **S**ociétés.

السيد رئيس الحكومة، لا ينظمه قانون، نتحدى حتى القطاع ديال التعليم مثلا ولا القطاعات الأخرى ماكاينش شي حاجة اللي كتحدد 6% في القطاع العام، نتحدى اعطيوني شي حاجة قانونية، فهاذ التعسف اللي فسرتوه تحملو فيه مسؤوليتكم السيد رئيس الحكومة.

بطبيعة الحال، النقطة الأخرى اللي كتعلق بمجموعة ديال المقترحات، السيد رئيس الحكومة، وذكرتوها في كلامكم صحيح، أول حاجة هو تعجلو بقانون النقابات باش يكون الحق النقابي حقيقة نعرفو التمثيلية الحقيقية ديال النقابات ومراجعة المنظومة ديال الانتخابات واللي تفرز علينا انتخابات حقيقة.

الأمر الثاني هو التعجيل بإيقاف الارتفاع المهول لأسعار مختلف المواد الغدائية، بطبيعة الحال، السيد رئيس الحكومة، وإلى خفضتو الأسعار ديال المحروقات سيكون هذا أفضل، بطبيعة الحال المحروقات هي كلشي وتطبقو التوصيات ديال مجلس المنافسة ديال تضريب شركات ديال المحروقات.

أكيد، المغاربة فرحو مع المنتخب الوطني، وبالمناسبة كنهنيوهم، ونتمناو منكم، السيد رئيس الحكومة، تتاخذو خطوات جريئة وتزيدو تفرحو المغاربة هم في حاجة اللي ياخذ بيديهم.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم من أجل الرد على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين.

تفضل السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا على التفاعل ديالكم.

بداية، هاذ السنة كنت هنا عندكم في مجلس المستشارين ماشي في إطار جلسات المساءلة الشهرية ولكن في الافتتاح ديال الدورة السادسة للمنتدى البرلماني، وكتذكرو قلنا بأنه غادي نحاولو ندعيو لواحد الجلسة ديال الحوار الاجتماعي في أقرب وقت، وكان ذلك يوم 21 فبراير، وفي ظرف أقل من 9 شهور تعاقدنا.. كانت أمور كثيرة اللي تحققت والأجراء والموظفين حصلو على مكتسبات اللي هي عديدة.

البعض منكم يمكن يقول أنه هاذ الشي غير كافي وأتفهم هذا، أنا متفق معكم واخا حقيقة تحققت إنجازات اللي هي مهمة، ولكن خصنا مازال نشتغلو رغم الظرفية الصعبة اللي تمرو بها، لكن كونو متيقنين أن أي مقترح كيتقدم لنا كحكومة، سواء من النقابات أو من الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تنحاولو ونشوفوه بأنه منطقي ما نكرهوش نفذوه من غدا، غير هاذ الشي خصو يأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة ديال الدولة، ربما ما وصلناش لكل شي، ولكن يمكن حاولنا نتجاوبو مع أقصى ما تسمح به هاذ الإمكانيات الآن.

نهار اللي جينا للحكومة رفعنا الشعار ديال تكريس الدولة الاجتماعية، والأشهر الأولى من الولاية ديال هاذ الحكومة جلسنا مع النقابات، ومع الباطرونا، وهذا كيجسد الوعي ديالنا الكبير بأهمية الإشراك ديالهم في كل القرارات وكل الإصلاحات اللي باشرنا في جميع القطاعات، والجميع شاف كيف أننا ومباشرة بعد تنصيب الحكومة في أكتوبر 2021 ما تسنيناش حتى يقرب فاتح ماي عاد نجتمعو مع النقابات كما كان في السابق، لأنه بالنسبة ليا الحوار الاجتماعي هو آلية ديال العدالة الاجتماعية، وخصنا نشفوه بواحد الطريقة اللي هي بسيطة.

احنا منين جينا لهاذ الحكومة واحنا تنعتبرو العدالة الاجتماعية هي خدمة المواطن بالدرجة الأولى، الناس اللي هوما أجراء، سواء في القطاع العام ولا الخاص، كلنا تنعرفو بأنهم هم النواة الحقيقية ديال الطبقة المتوسطة وتنعرفو الدور ديالهم المحوري على الصعيد الاقتصادي وعلى الصعيد الاجتماعي.

اقتصاديا، لأنهم تيوفرو قاعدة مستقرة ديال المستهلكين اللي تيحركو العجلة ديال الإنتاج، وعندهم كذلك دور اجتماعي كبير، لأنه في إطار التماسك والتضامن العائلي، اللي الحمد لله كيتميز به بلدنا، هاذ الناس اللي هوما أجراء وخدامين وتيعاونو أفراد الأسرة ديالهم واللي هم في وضعية صعبة أو لا في وضعية ديال الهشاشة.

ذاك الشي علاش احنا اليوم كان عندنا دائما هاجس أننا ندخلو مع الناس ديال النقابات بكري في المناقشة وفي الحوار وفي وقت مبكر، وفي هاذ الحوار من أجل فتح آفاق جديدة في وجه هاذ الشريحة الكبيرة من المواطنين اللي عندها هي واحد الدور محوري في المجتمع، واللي خصنا نقدمو لها الخدمات.

احنا اعتبرنا في الحوار الاجتماعي أنه خيار استراتيجي، وبادرنا لبناء شراكات مثينة مع كافة الفرقاء الاجتماعيين في إطار الصدق والواقعية اللي كانو هوما المنهجية ديال الاشتغال ديالنا في هاذ الملف من نهار اللي بدينا فيه، واختيارنا كذلك أنه ما يمكن يكون إلا مع النقابات اللي هي مؤسسات دستورية لها دور أساسي في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، واللي المفروض فيه أنه هي اللي تتحمل هموم الشغيلة وهي اللي تترافع وتتدافع على المصالح ديال هاذ الهموم ديال الشغيلة، وبذلك هاذ الشي اللي كنا لمسناه في واحد الوقت ديال إضعاف النقابات، احنا كنحاولو باش نصححوه اليوم إن شاء الله.

إذن الاختيار ديالنا كان واضح أننا ندخلو في حوار اجتماعي مع النقابات وتكون عندنا لقاءات مع الشركاء الاجتماعيين، في إطار حوارات قطاعية، وبالفعل تحققت مكتسبات مهمة من حقنا نفتخرو بها، حيث تم التوقيع على الاتفاقية التاريخية، وهنا لابد ما نؤكد بأنه كاين حوارات قطاعية اللي حضرو فيها جميع النقابات، كاين حوارات اللي أنا حضرت بنفسي للتوقيع ديال واحد

العدد الاتفاقيات لا في التعليم والا هذا اللي فيها النقابات كلها مفتوحة، وكاين القانون والعرف اللي كاين في المدونة ديال الشغل ديال 6% ديال (les plus representatives)، الغالب الله ما عندي ما ندير، أنا لو كانت عليا غادي نجلس مع كلشي، ما عندي حتى إشكال، ولكن كاين واحد العرف وكاين واحد القانون اللي خصني نطبقو، ولكن الوقت اللي كنوصلو الملفات اللي هوما (opérationnels) في الميدان ديال النقاش مع المعلمين مع الأساتذة وذاك الشي، ذيك الساعة ما كنبقاوش نخممو، كنجلسو مع كلشي لأن خصنا نقنعو كلشي.

في قطاع التربية الوطنية أفرزت المشاورات توقيع اتفاق مهم بين الوزارة المعنية والنقابات الأكثر تمثيلية، تتضمن على الخصوص رد الاعتبار لمهنة التدريس من خلال إحداث نظام أساسي موحد، هذا في الأول اتفاق اللي كنا اتفقنا مع السي شكيب بن موسى فاش قلنا نحيدو واحد العدد ديال المشاكل باش يكون الحوار، ومن بعد انطلق الحوار وزاد الحوار، وهذاك الحوار غادي مزيان.

باقي بعض النقط اللي خصها تأجيسطا، غير هو النقابات خصهم يتفهمونا أنه ملي كتكون شي طلبات اللي عندها واحد (l'impact) على المنظومة كلها راه يصعب علينا الحال باش أسميتو..

إذا كاين شي حاجة اللي هي ديال القطاع وهذاك الشي راه نشتغلو فيه، ولكن راه المجهود وكونو على يقين بأنه السيد الوزير ديال التعليم وغير قبل ما نبداو هذا الاجتماع كان كيتكلم معي بأنه يعمل الكثير باش نتوصلو لشي نتيجة في الأيام ولا الأسابيع المقبلة، إن شاء الله.

قطاع الصحة الأمور كانت أكثر تعقيدا، يمكن هو في الحقيقة ما يغلبونا لا سبيطارات ولا تجهيزات طبية ولا بنيات تحتية، هذه أمور يمكن لنا نوفروها، ولكن المشكل الكبير في القطاع هو كيفاش نقنعو الأطباء، أولا، باش يبقاو في البلاد ما يمشيو ياخذوهم بأثمنة أخرى في الخارج، وثانيا باش نعملو واحد التكوين ديال هاذ الأطباء باش يكونو في المستوى ديال الطلبة ديالنا في المستقبل، هذا هو (le challenge) دبا، واحنا بادرت الحكومة وهاذو من المسائل اللي اتفقنا عليهم، لأن كيقولو الأخ اخذا الكلمة فين هوما الوعود ديالكم وذاك الشي؟

احنا تكلمنا على التعليم لأنه في إطار اللقاء اللي غادي إذا وصلنا، إن شاء الله، لشي نتيجة راه حلينا واحد العدد ديال المشاكل اللي هي تتبان لنا (logique) اللي ملي كيتلاقى البرنامج الحكومي وكيتلاقى (les aspirations) ذيك الشي اللي بغاو الناس المعلمين يمكن نلقاو شي حاجة أخرى اللي يمكن كاع تكون أحسن، إن شاء الله.

في الميدان ديال الصحة، بادرت الحكومة لوضع وتفعيل إجراءات عمليات تهدف للارتقاء بوضعية العاملين في قطاع الصحة، خاصة ملي هضرت قبيلة على هذاك الشي ديال رفع الحيف ديال 15 عام وهوما كيتسناو، 3800 درهم شهريا ابتداء من فاتح يناير 2023، خص تدار عليها (croix) لأن واحد العدد ديال الحوايج راه بداو كيتدارو وكيخرجو، ماشي (croix) دير عليها (OK) وهذا بالموازاة مع تسريع الوثيرة ديال ترقي الممرضين والرفع من التعويض على الأخطار المهنية لفائدة الأطر الإدارية، وبخصوص ديال أساتذة التعليم حتى هوما هادي 20 سنة وهوما تيتسناو، (donc) غادي تكون تحفيزات إضافية تبلغ قرابة 2 مليار ديال الدرهم ابتداء من سنة 2023 ودرناها على 3 سنين.

(donc) الناس ديال (l'enseignement supérieur) اللي كانو تيتسناو واحد 20 باش يتبدل لهم (le statut) ولكن اتفقنا معهم، نبدلو (statut) ولكن الله يجازيكم بخير هاذيك النظام ديال الجامعة وديال التكوين وذاك الشي غادي نبدلوه، بغينا نظام اللي هو عصري، وغادي نتفقو وغادي ندبروها معكم ماشي ضدكم، بغينا ندبروها معكم، السيد الوزير متفق معهم، (donc) هاذي تقامت علينا بـ 2 المليار ديال الدرهم، حتى هاذي دير لها (OK) باش تعقل عليها.

وإذا مشينا في طريق الحوار رغم الظرفية اللي تنعيشوها والكلفة اللي كانت أكثر من 9 ديال المليار ديال الدرهم، لأنه ملي تتجمع هاذ الشي كله وصلنا 9 ديال المليار ديال الدرهم، راه ما سهلاش آ المغاربة، باش نخرجو في هاذ الظروف الحالية والأزمة واللي جينا من بعد الكوفيد والمشاكل ديال الأزمة العالمية والأثمنة في العالم وهذا وخرجتي 9 المليار ديال الدرهم من (le budget) فيها الصحة، احنا تنهضرو دبا ما تنهضروش على الاستثمارات، تنهضرو غير على أش عملنا في هاذ الشي ديال الموارد البشرية.

الصحة 2.2 مليار مليون ديال الدرهم، التعليم العالي 1.9 مليار، التعليم حوالي 1.7 مليار، غير في الإطار ديال البرنامج ديال آفاق، رفع الحد الأدنى للأجور بالقطاع العام: 191 مليون درهم، رفع الحصيص ديال الترقي: 230 مليون الدرهم وزيد ويزد من الإجراءات، وكذلك أدرجنا مع شركائنا نقطة تتعلق بالتدابير الجبائية للتخفيف من عبء الضريبة.

هاذ القضية ديال التحسين ديال الدخل، كنا تكلمنا في أبريل بأنه ملي غادي نرجعو، إن شاء الله، في سبتمبر قبل ما نمشيو، هاذي أول بعدا (événement) اللي هو مهم، قلنا قبل ما نمشيو لقانون المالية غادي نجيو ونناقشو معكم أشنو هو العرض اللي يمكن لنا ندبرو، قلنا لهم راه أودي الحالة الاقتصادية راه ما يمكنش اليوم باش تجي وتقول غادي ندير واحد (l'augmentation de salaire) للجميع، ما يمكنشاي في القطاع العمومي.

عملنا (les augmentations) لأن (le budget) ديال (l'Etat) ما يمكنش ليه ذيك الساعة، وما يمكنش ليه في هاذ (la situation actuelle) وتعملت في القطاع الخاص ديال 5% و5% (donc) 10% ها هي تعملت، وقلنا غادي نشوفو كيفاش غادي نخففو باش يتحسن المدخول ديال العامل الموظف ديال الدولة ولا كذلك الموظف العادي اللي كاين في القطاع الخاص، نحسنو له هذا باش نقص ليه (l'IR) ودرنا واحد اسميتو اللي تقام بـ 2.4

مليار ديال الدرهم هاذ السنة في (la loi de finance) ما يمكنش نقولو ما درنا والو، يمكن ماشي 5 المليار اللي بغيتو ولا 6 المليار ولا 7 المليار، ولكن راه الغالب الله، راه ما غاديشاي نبقاو غير نجبدو هاذ الشي بحال لاستيك، راه ما يمكنشاي، لأنه أعطي، أعطي.. احنا بغينا، ولكن خصنا نمشيو حسب الموارد، خاصنا راه عندنا مؤسسات مالية عالمية اللي هي تتبعنا وكتشوفنا فين غاديين، إلى ما لقيناش التمويلات راه ما يمكنش لنا نديرو البرامج الأولوية، وعندنا برامج اللي هي مهمة ديال الصحة وديال التعليم.

(Donc) خص هاذ الشي في التوازنات، (donc) غير ما منقولوش ما درناش، احنا درنا 2.4 المليار مليون ديال الدرهم في قانون المالية اللي غادي يكون هاذ السنة، وهذا أنا يظهر لي بأنه مجهود كبير.

أنا تيظهر لي بأنه رغم كل ما تقال واللي تقال الكثير إيجابي، الحمد لله، أنه الحقيقة راه درنا واحد الجو ديال الثقة مع النقابات، وغادي نبقاو فيه وغادي نديرو اجتماعات مع النقابات باش نكملو النقاش ونكملو الحوار ونحاولو نتفاهمو، وأنا في الحقيقة ملي تمشي لهاذيك الاجتماعات اللي تيكونو ديال الحوار الاجتماعي تمشي بأريحية، ما عندي حتى إشكال، لأن تنعرف بأن هاذوك الناس اللي (qui sont en face) تنعرف أش غنقول لهم وتنعرف أش غادي يقولو لي، تنعرف المواقف ديالهم وكيفاش تيشوفو الأمور، وزعما الحمد لله كاين الرجال والنساء اللي (en face) اللي هم تيدافعو على هذا، واحنا كنتعاملو معهم بشيء إيجابي، ونجلس معهم ونعاود نجلس معهم، ونعاود نشوفو الحلول، وخصهم يفهمو، ولكن راه تنتكلمو بصراحة، اللي قدرنا نديروه غادي نقول لكم غادي نديروه، لأن ما غاديش نمشيو من هاذ الحكومة ونخليو شي فضيحة ديال التسيير ونخليو شي حاجة اللي ما نقدروش الدولة ولا أولاد أولادنا ما يقدروش يخلصوها من بعد، خصنا نمشيو في المسائل اللي هي موضوعية، وأنا مستعد باش نجلس معهم وباش نعاودو نكملو النقاش لأنه باقي، كما تكلمتو على حق الإضراب وتكلمتو على القضية ديال القانون ديال النقابات، واحد العدد ديال المسائل هاذ الشي ديال (les retraites) اللي هو (il est très important) هاذو كلهم مشاريع اللي كبار واللي واجب علينا ما عندنا ما نفرو منهم، غادي نمشيو لهم لأنه البلاد بغات الوقت اليوم أنه يكونو هاذ الإصلاحات إن شاء الله.

احنا تكلمو على (l'inflation)، (l'inflation) في المغرب 6.1%، أوروبا واحد العدد ديال الدول فيها 15%، كاين بعض الدول اللي كاينة اللي يمكن الولايات المتحدة أكثر من 8%، مصر أكثر من 15%، تركيا أكثر من 70%، وهذا، (donc) علاش ما طلعاتش (l'inflation) بزاف؟ لأنه احنا بعدا باش ما نكذبوش على المغاربة، احنا دابا ملي تمشيو نشريو البترول في الخارج راه ماشي كاين واحد الثمن ديال الدولة فقيرة وواحد الدولة غنية، راه كاين ثمن واحد، كلشي تيشريه بـ (la même chose) ومازال هما هذوك الدول غنيين يمكن راه تيصنعو البترول راه عندهم، احنا ما عندناش.

ثانيا، هاذ (l'inflation) اللي جات تنقولو مستوردة، منين جاتنا؟ جاتنا من (transport)، جاتنا من البترول، جاتنا من القمح ومن واحد العدد ديال المواد، وتزاد علينا هاذ السنة أكبر سنة ديال الجفاف في المغرب، من بعد 3 سنوات اللي هوما صعاب، اللي اليوم نتحدى أي واحد أنه يدير فلاحة بلا ماء، زعما راه لا يمكن، ولكن رغم ذلك، الحمد لله، الفلاحة ديالنا قايمين بواحد الواجب اللي هو كبير، لأنه ملي تمشيو للأسواق تتلقاو المنتوجات موجودة.

فعلا، أنه كاينة (l'inflation)، ما تنقولوش ماكاينش (l'inflation)، كاين تضخم، كاين بعض الأثمنة اللي تزادت، كاين يمكن بعض المزايدات ديال الناس اللي خصهم المراقبة وخص يتضرب على يديهم باش الأمور ترجع للطريق، هاذ الشي احنا متفقين عليه، ولكن كاين واحد الواقع أنه ماكاينش الماء، الله يعطينا الشتا إن شاء الله، ونتمناو على الله أنه يعني الخير يكون في المستقبل، لأن هذا بوحدو غادي يحل واحد العدد ديال المشاكل، وغادي تكون كل من بعد غادي يكون كلشي (que de bonnes nouvelles) ولكن في هاذ الظروف اللي تتشوفو واللي هي الحمد لله بلادنا دولة الاستقرار بفضل صاحب الجلالة الله ينصرو، الحكومة تشتغل بجدية، تتعامل مع مشاكل الظرفية ماكاينش الماء، ماكاينش الشتا، الفلاحة خصنا ندبرو.. نعطيو للمغاربة هذاك الشي بواحد الثمن اللي هو مناسب، كتستورد البترول اللي وصل لذاك الوقت لـ 90 دولار، ولا 100 دولار، الغاز اللي وصل لـ 1000 دولار، سميتو الخبز اللي خصك له أسميتو.. هاذ الشي كلو تدخلنا فيه، يمكن التدخل ديالنا ما تيبانش اليوم عند المواطن، ولكن راه تيحس به، راه تيعرفو، تيعرف بأن دخلنا في البوطة باش الثمن ديالها ما يتزادش، وغنبقاو نتدخلو فيه هاذ السنة إن شاء الله، كيعرف بأنه كذلك تدخلنا في الطحين باش ما يتزادش الثمن ديال الخبز، كيعرف بأن تدخلنا كذلك في الثمن ديال السكر، واحنا كنشتغلو حتى باش يكون بعض التوازنات في الحليب، وبكل صراحة أي زعما احنا كأغلبية وكمسؤولين ديال الأغلبية وكرئيس الحكومة كنشتغلو دائما كنفكرو أش يمكن لنا نجيبو كحلول للمغاربة، راه هذا هو الدور ديالنا احنا داخل الحكومة، كنحاولو، نحافظو على القدرة الشرائية ديال ما نبدلوشاي، نزيدو فالاستثمار باش les (emplois) يطلعو، واليوم احنا فرحانين باش نكونو هنا باش نحضرو إن شاء الله لهاذ التصويت التاريخي ديال هاذ القانون اللي هو جديد، (mais au même temps) كنخممو في حلول أخرى في المستقبل إن شاء الله، وراه ما ناعسينش راه احنا كنشوفو أشنو هوما الإمكانيات اللي يمكن يتعاونو فيها المغاربة.

العام الجاي إن شاء الله، معلوم راه أنتم تتعرفو أنه غادي يكونو تعويضات عائلية اللي غادي يجيو باش يعاونو المغاربة الناس اللي عندهم الأولاد، الولد الأول والثاني والثالث وكذلك اللي ما عندوش حتى البيوت اللي ما عندهمش

الأولاد واللي هوما في المستوى واللي داخلين فالنظام ديال اللي هو (RSU[6]) اليوم الحكومة كتشتغل فيه.

وبهاذ المناسبة نقول ليكم بأنه فقط نذكر بأنه بعد غدا إن شاء الله نهار الخميس غادي يكون الدخول ديال البرنامج ديال التأمين الإجباري ديال الناس ديال "الراميد" (RAMED[7]) غيدخل في حيز التنفيذ، وهذا بدورو باش نبقاو فـ (les délais) ديالنا ونبقاو فالوقت ديالنا، أنتم ما عارفينش المجهودات اللي قامت بها الحكومة والإدارة المغربية باش توقف هاذ (le projet) على أرض الواقع، وتعطيه الإمكانيات ديالو باش يقدر ينجح، فهذا جد إيجابي، راه قلال الدول ما نتكلمش على (l'Afrique) واحد العدد ديال الدول، قلال الدول اللي اليوم يعني أي مواطن عندو تقريبا الإمكانية أنه يمشي للطبيب وياخذ (l'indemnité) ديالو ويمشي للفرماسيان يقدر يتخلص فيها بحالو بحال أي مواطن كيشتغل، لأنه الدولة اليوم كتحاول هاذوك الناس اللي ما عندهومش الإمكانيات أنه تاخذ بلاصتهم (en attendant) تحسين الحالة ديالهم إن شاء الله.

هاذ الشي بغيت فقط هو راه مزيان نقولو بأنه كاين واحد العدد ديال المشاكل، واحنا كنسيروها، ولكن خصكم تعرفو بأن الحكومة قابطة واحد (le cap) اللي هو واقعي، راه هذا هو اللي أهم، وقالوها بعض الإخوان فالتدخلات ديالهم، ماشي فقط احنا غير كنحاولو نرقعو ونجيبو حلول ترقيعية هاذي تزادت خصنا نتبعوها، احنا كنتبعو هاذ الشي وكنحلو المشاكل ولكن كنشوفو الأنظمة ديالنا ديال التعليم كيفاش تحسن، كنشوفو الأنظمة ديال الصحة ديالنا كيفاش كتتحسن، كنشوفو الاستثمار كيفاش غادي يدوز لـ 300 مليار ديال الدرهم، لـ 30 مليار ديال الدولار بالنسبة ديال الدولة باش الاستثمار ما يرجعش للور ويزيد للأمام، كنشوفو كيفاش نحسنو القطاع ديال الاستثمار ونعطيو للفاعل الوطني والأجنبي كيفاش يستثمر في بلادنا بأريحية وبواحد (la visibilité) اللي هي باينة، هاذو كلهم.. هاذ التوازن راه هو أهم حاجة اليوم.. لأن الأزمة غنخرجو منها غنخرجو منها، غادي تجي الشتا إن شاء الله وغتوقف هاذ الأزمة العالمية واحد الوقت وكلشي غادي يعيا وغادي ترجع الأمور لمجراها، ولكن أش ربحنا؟ اش ربحنا فهاذ (la période)؟ واش بقينا ناعسين وغير تنشوفو أش واقع وهذا أش كتب علينا ولا هذا أش دار لينا ولا هذا..؟

لا، احنا مسؤولين وعندنا مسؤولية وكناخذو المسؤولية ديالنا حتى للآخر، واحنا الحمد لله فهاذ الشي هذا كله اللي تكلمت عليه هاذ السنة غادي نكملو إن شاء الله 1.4 ولا 1.5% ديال النمو غادي نكملو بها إن شاء لله لأنه (deuxième trimestre et le troisième trimestre) كان واحد فيه 2% وكان 1.8%، (donc) احنا غاديين في الطريق الصحيح رغم سنة فلاحية اللي عرفت ناقص 13% ديال (la croissance) لأنه الحالة صعيبة، (donc) ها احنا في (la croissance) هذه الأولى.

الثانية، السنة المقبلة فعلا درنا واحد (la croissance) إن شاء الله ديال 4% واحنا، واحنا درنا 3% هاذ 1.5% يمكن درنا 3.2%، ولكن راه العالم كله(il a revu les chiffres) ديالو على الأقل (la moitié) بالنصف، وكاين أمريكا اللي كانت كاع تتقول 5 فاصلة هذا وطاحت بالثلث، (donc) هذا واقع عالمي، واحنا إن شاء الله نتمناو على الله أمطار الخير وإذا كانت أمطار الخير مع هذه الدينامية اللي تيعرف اليوم الاستثمار وكيعرف الحركة والنشاط ديال القطاع الخاص والعمل والثقة اللي عندو في البلاد وفي العمل ديال سيدنا وديال الحكومة ديال سيدنا، أنا متيقن بأن الدينامية غادي تجيب إن شاء الله (des croissances) اللي هوما جد مهمين في المستقبل، وهذا شيء جد إيجابي في هذه الأزمة أنه تقول بأنه غادي نطلع (la croissance) عندي (la volonté) نمشي لـ 4% وبأنه غادي إن شاء الله تكون (l'inflation) ما غاديشاي تبقى فهاديك 6 ولا 7% كيفاش غادي نكملو في رأس السنة، ولكن إن شاء الله تنقص حوالي 2%.

واحنا بقينا في الدعم ديال القدرة الشرائية، أولا الالتزامات ديال الحوار الاجتماعي عندنا فيها 9 مليار، 26 مليار ديال الدرهم في (la caisse de compensation) باش هادوك المنتوجات اللي هوما غادي يبقاو، ها انتوما شفتو واحد الوقت تقال القيل والقال على البوطا ما البوطا والناس راه شفتو كيفاش كانت الحركة، مرة أخرى كنقولو بأنه الثمنات غادي يبقى مستقرين وبلا ما نتكلم لكم على (l'éléctricité)، الضو، الضو البارح دوزت فيه نهار، مع وحد العدد ديال الوزراء، نهار ديال الاجتماع، يعني كل والمشاكل ديالو كيفاش هذا.. واللي تزادو 2 المليار ديال الدولار بلاما يحولها للمستهلك غير اعطيوني أشنو هي هذه المعادلة، 2 المليار تزادت فـ (la matière première) وما تديهاش لـ (consommateur) أشنو هي المعادلة؟

(Bon)، المهم، اليوم مرة أخرى نوضح بأنه ماكاينش الزيادة في الكهرباء، والدولة راه بالبركة ديالها غادي تلقى الحلول و(l'intelligence) إن شاء الله باش تدوز هذه المرحلة، وفي هذا الظرف اللي هو صعيب، الحمد لله عندنا توازنات خارجية، (les prix) ديال البترول طلعو (les importations) طلعو (céréale) طلع، كنجيبو بزاف، ولكن الحمد لله (la reaction) ديال (l'industrie) ديالنا كانت حتى هي إيجابية، (alors) نعطيك بعض المؤشرات:

- 92 مليار ديال الدرهم من صادرات الفوسفاط ومشتقاته، مسجلا ارتفاعا بـ 67%؛
- ارتفعت صادرات قطاع السيارات بـ 35% لتبلغ 78 مليار ديال الدرهم؛
- بلغت عائدات السفر 62 مليار ديال الدرهم، مسجلة 150% ديال

[6] **R**egistre **S**ocial **U**nifié.

[7] Régime d'Assistance Médicale.

الارتفاع بالنسبة للسنة الماضية؛

- ومن جهة أخرى ناهزت تقريبا تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بـ 81 مليار ديال الدرهم، 80.8 مليار ديال الدرهم، محققا ارتفاع بـ 11.6%؛
- كما عرفت الاستثمارات الخارجية المباشرة ارتفاعا بـ 51%، حيث بلغت تقريبا 19.68 مليار ديال الدرهم نهاية شهر سبتمبر 2022، مقابل 13 مليار سنة 2021.

وهاذ الشي خلانا أنها هاذ (les exportations) وهاذ (les industries) ديالنا وعاد كاين المنتوجات الفلاحية (malgré) واسميتو.. مشاو (les exportations) وطلعو، خلات أنه يكون واحد التوازن بين هاديك (l'inflation) اللي جبنا من الخارج مستوردة ديال الأثمنة اللي طلعات فواحد العدد ديال الميادين، اللي هي كتخلع اللي هي (charbon) والفيول والزرع وواحد العدد ديال المنتوجات، الحمد لله أنه كاين واحد التجاوب اللي هو جد إيجابي، لأن الحمد لله هاذ البلاد فيها البركة وفيها بلاد الشرفاء، والحمد لله لا خوف، لا خوف، لأنه بلادنا قابطة الطريق.

واللي نقول ليكم بأنه فالأول ديال العام احنا خرجنا من كوفيد وكنا فواحد (deficit) ديال 7.6 وهذا.. وقلنا غادي نجيو نديرو 5.9، كيفاش غادي طيحو من 7.6 لـ 5.9؟ والحركة.. ولكن الحمد لله جاب الله الحركة، السياحة تحركات، يعني (les industries) تحركو، الناس خرجو يخدمو ويشتغلو من بعد كوفيد، كاين واحد الدينامية اللي هي إيجابية، الآن غادي نساليو بـ 5.3 إن شاء الله، 5.3 بلاصة 5.9% من (deficit) وهذا شيء جد إيجابي، مع الأخذ بعين الاعتبار بأنه الثمن ديال الغاز تزاد، زدناه، راكم شفتو داز عندكم هنا فالبرلمان، الثمن داك الشي ديال الدقيق حتى هو تزاد حتى هو خصو يتخلص، (l'électricité) حتى هي تكون واحد المساهمة ديال الدولة، واحد العدد ديال المسائل ديال الضغط اللي هذا..

فبكل صراحة يعني.. وهاد الشي كلو خلا أنه الحمد لله كاين إشادة دولية، كاين إشادة دولية (Standard & Poor's) خلاو النقطة ديالهم في ننفس المستوى، و(Fonds Monétaire International) اللي كانو عندنا معهم اجتماعات متوالية، وعبرو على الارتياح ديالهم على العمل اللي كيقوم به فالبرنامج ديالو وديال المغرب، وغادي إن شاء الله نتمناو أنه نوصلو لإمكانيات استخدام الخط الائتمان المرن (LCM[8]) إن شاء الله عما قريب.

(Donc)، الصورة ديال المغرب بالنسبة (les institutions financières) هي صورة مؤدبة وجميلة، ويعني هذا خص الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين يعرفو بأنه الصورة خصنا نحافظو عليها، لأن هي اللي غادي تخلينا يمكن نمشيو بعيد فالتمويلات، ونديرو التمويلات ديال هاذ البرامج.

احنا نتمناو على الله أنه هاذ الأزمة العالمية الآن في الحقيقة كنا كنعتقدو بأنه الأثمنة ديال البترول مازال غادي يزيدو يطلعو، ولكن هاذ الشي اللي وقع فهاذ الآخر كيبين بأنه الحمد لله كاين واحد التراجع ديال الأثمنة ديال البترول (j'espére)، نتمنى على الله أن الأمور تبقى غادي فهذا.. باش نشوفو الأثمنة ديالنا تهبط (rapide et plus rapidement possible) إن شاء الله.

وكذلك بغيت نقول بأنه احنا راه درنا برنامج ديال 5 ديال المليار ديال الدرهم، اللي واحد العدد ديال الدول اللي كانت مشات فشي برامج أخرى، كل واحد أش كيدير (chèques inflation) وذاك الشي، وكلهم الآن كيرجعو (les subventions) اللي هوما (ciblées) اللي كيمشيو للمواطنين، ولابد نقولو بأنه كنعطيو 5 المليار ديال الدرهم تقريبا، وكل شهر كنعلنو عليها بالنسبة (les transporteurs) على حسب الأثمنة وعلى حسب (les possibilités).

ونتمناو على الله نخرجو واحد النهار من هاذ الشي، لأن الدولة ما يمكنشاي تبقى دائما فهاذ الشي.. ولكن ماشي دابا، نهار اللي الأثمنة إن شاء الله تبدا تكون مستقرة، وخص المغربية ولا المغربي يعرف أنه ملي كيطلع فالطوبيس وكيخلص واحد (le ticket)، راه ماشي هذاك هو الثمن ديال (ticket) اللي خصو يخلص، ولكن كيخلص ذاك (ticket) لأن الدولة كنعطي لهذيك الشركة ديال الطوبيس واحد الإعانة.

نفس الشيء لمول الطاكسي، تنعطيوه واحد الإعانة باش ما يزيدش على هذاك المواطن، نفس الشيء لهذاك (transporteur) اللي جايب الخضرة من أكادير، تنعطيوه واحد الإعانة باش الثمن يبقى في المكان ديالو (ainsi de suite) لأنه.. وكنوصلو لـ 100.000، 100.000 عربة اللي احنا متواصلين معها واللي تتوصل..

(Donc)، هذا كلو مجهود ديال الدولة اللي كونو على يقين، السيدات والسادة المستشارين، أنه الحكومة ما ناعساش، الحكومة ما ناعساش، والحكومة تتجتاهد، والحكومة تتصنت، وتتسمع، وتتعرف أش بغاو النقابات واش بغاو المواطنين واش بغاو هذا.. والحكومة ما تتكذبش واللي تقدر تديرو غادي تديرو، واللي ما تقدرش تديرو غادي تقول لكم ما يمكنش، وكنخممو راه ما وقفناش، وإلى كاين حلول أخرى، كنخمو فيها في المستقبل إن شاء الله، أنا ما عنديشاي ولكن داخل الأغلبية مازال كنتكلمو باش نشوفو مازال كيفاش في هاذ الظروف أسميتو..

(Donc)، بغيت نرجع للسيد السي عرشان، السي عرشان دابا أستسمح أنا ما شفتكمشاي لأنكم انتوما ماشي في المعارضة وماشي في الأغلبية، ولأنكم تتساندو الحكومة، ولكن راه هضرت مع السيد الرئيس السي جودار، وقلت له بأنكم باش نتشاوفو مرة ولا جوج غير ما كتابشاي، ولكن غادي يكون لقاء معاك ومع الاتحاد الدستوري، لأنه أحزاب نحترمها وكنشكركم على دعمكم الكبير ديال الحكومة وتكون مناسبة لأنه (de toute façon)

[8] **L**igne de **C**rédit **M**odulable

في هذاك الاجتماعات اللي كانو مع المعارضة ولا مع الأغلبية كلهم مفيدين، لأن تتكلمو بصراحة، كانت (cartes sur table) ها (la situation) ها أش يمكن لنا نديرو، ها أش يمكن لنا ما نديروش، وهاذ الشي اللي بغينا نديرو مع النقابات، ها الحقيقة، ها الصراحة، ها الإمكانيات اللي يمكن لنا، ها الإمكانيات اللي ما يمكنش لنا.

إذن، إن شاء الله، مازال تكون عندنا مناسبة نرجعو لهاذ النقاش ديال الحوار الاجتماعي، لأنه أنا قلت لكم، أنا بعض الخطرات يمكن تكتب عليا بأن أنا جاي من المقاولة، ولكن عندي واحد (la fibre sociale) بالنسبة للعاملين والشغلين أنه إن شاء الله نواكبوهم في المستقبل، واللي ما تقضاتش هاذ العام تقضى.. راه احنا ياالاه بدينا، ياالاه العالم الأول هذا وصبرو علينا شوية السيد أسميتو.. صبرو علينا شوية، أنت من دابا تتقول لنا راه النقابات غادي يخرجو يديرو مظاهرة هنا ويديرو هذا، ياالاه بدينا والعام الأول درنا معكم وجلسنا معكم وطلقنا، كان يمكن لنا نتسناو حتى تدوز 4 سنين ولا 5 سنين، واعطيونا شوية (l'énergie) اعطونا شوية ديال الطاقة الإيجابية باش نقدرو نعاونوكم ونعاونو العمال ونعاونو المواطنين.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة.

شكرا على مساهمتكم.

نشكر الجميع.

ورفعت الجلسة الخاصة بالأسئلة الشفوية المتعلقة بالسياسة العامة.